الاقتصاد الجيني

مؤسسه

طه بيومي محمد

الفهرس

المقدمة

الفصل الاول: (مفهوم الاقتصاد الجيني) ٥

١- لماذا الاقتصاد الجيني
٢- نظرة تاريخية علي النظم الاقتصادية
٣- تعريف الاقتصاد الجيني لكل من الاقتصاد الجزئي والكلي والعالمي مع تحديد الامراض التي تصيب كل منهم

الفصل الثاني: (كيف تم تاسيس الاقتصاد الجيني) ١٧

١- تحديد الجينات الاقتصادية وعلاقة مرض هذه الجينات بكل من الاقتصاد الجزئي والكلي والعالمي
٢- استخدام المنهج الرياضي (الهندسي) في تاسيس الاقتصاد الجيني

الفصل الثالث: (نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية) ٣٠

١- مميزات النظرية الهندسية
٢- تعريفات مهمة
٣- نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية
- منطوق نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية
- الاستنتاج الاول للنظرية
- الاستنتاج الثاني للنظرية
- ملخص لاحتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية
- استخدامات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في انشاء النماذج الاقتصادية

اولا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الجزئي

الفصل الرابع: دراسة عملية لنموذج تقييم الشركات ٤٨

١- قياس كفاءة منتج الشركة وعلاقته بكل من حجم الانتاج والمرونة السعرية وصفات العاملين

٢- قياس كفاءة ادارة الشركة للمصاريف العمومية
٣- قياس كفاءة ادارة الشركة للفائدة المدينة
٤- قياس كفاءة ادارة الشركة في تحقيق ايرادات اخري
٥- قياس كفاءة المسئولين عن ادارة النشاط الاساسي

الفصل الخامس: دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة التقديرية ٨١

الفصل السادس: دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة التقديرية المعيارية ٨٥

الفصل السابع: دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة الائتمانية ٩٤

الفصل الثامن: دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة عندما ترتفع تكلفة المنتج ١٠٠

الفصل التاسع: دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة لمنح خصم علي سعرالبيع ١٠٦

ثانيا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي

الفصل العاشر: دراسة عملية لنموذج تشخيص قطاعات الدولة ١١٣

الفصل الحادي عشر: دراسة عملية لنموذج تشخيص المنظومة الاقتصادية ١٢٠

ثالثا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العالمي

الفصل الثاني عشر: دراسة عملية لنموذج تشخيص الشركات بالبورصة ١٢٥

مقارنة النظم الاقتصادية ١٣١

اسئلة وتمارين علي الاقتصاد الجيني ١٣٨

المراجع ١٤٤

المقدمة

الاقتصاد الجيني هو علم مستحدث يبحث في الخصائص الكامنة لعلم الاقتصاد حيث يتعبر ان لكل وحدة اقتصادية لها من الخصائص المستقلة ما يميزها عن غيرها. ومن خلال هذه الخصائص نتعرف علي اسباب نشوء المرض وبالتالي يتم علاجه. لذا يعتبر الاقتصاد الجيني اقتصاد علاجي للمشكلات الاقتصادية ويتضح هذا من تعريف الاقتصاد الجيني وهو علي النحو التالي:

تعريف الاقتصاد الجيني:

بأنه العلم الذي يبحث في الخصائص الكامنة لعلم الاقتصاد من اجل الوصول إلي كيفية عمل هذه المنظومة (سواء في حالة صحة أو مرض هذه المنظومة) من اجل تحديد الأمراض التي تصيب علم الاقتصاد (سواء علي مستوي الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي– الاقتصاد العالمي) ولمعرفة الأسباب التي تؤدي إلي هذه الأمراض وكيفية علاجها لضمان سلامة عمل المنظومة الاقتصادية من أي أزمات.

من خلال هذا الكتاب سوف نلقي الضوء علي النقاط التالية:

١- كيف عرف الاقتصاد الجيني كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والاقتصاد العالمي.
٢- كيف حدد الاقتصاد الجيني الامراض التي تصيب كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والاقتصاد ا لعالمي.
٣- دراسة كاملة لنظرية الاقتصاد الجيني الهندسية واستخداماتها.
٤- التعرف علي علاقة الاقتصاد الجيني للحفاظ علي الموارد الاقتصادية وادارتها عمليا سواء كانت موارد اقتصادية خاصة بالاقتصاد الجزئي (علي مستوي الشركات العاملة في البلاد) اوالاقتصاد الكلي (علي مستوي قطاعات الدولة او المنظومة الاقتصادية للدولة) اوالاقتصاد العالمي (علي مستوي شركات متعددة الجنسيات) من خلال النماذج الاقتصادية التي انشئها للحفاظ علي ادارة هذه الموارد.

المؤلف

الفصل الاول

(مفهوم الاقتصاد الجيني)

لماذا الاقتصاد الجيني:

تعددت النظم الاقتصادية والذي طبقها الإنسان بغية أن يحقق من خلالها الرفاهية التي يتطلع إليها, ومع ذلك كانت تعصف بهذه النظم الأزمات الاقتصادية, وكان يحاول أن يجد حلا لهذه الأزمات وذلك من خلال محاولة المتخصصين لمعرفة أسباب نشوء هذه الأزمات, وما هي الحلول الواجب الأخذ بها لمعالجة هذه الأزمات, وكان دائما يتوقف الحل علي مدي قدرة هؤلاء المتخصصين وخبراتهم وعلمهم. لذا كانت النتائج حسب ما يصيب ويخطأ العنصر البشري في تحديد المشكلة وبالتالي علاجها.

اذا لماذا الاقتصاد الجيني ؟

لان الاقتصاد الجيني (وهو اقتصاد علاجي للأمراض الاقتصادية) ابتكر عدة نماذج تشخيصية تكتشف الأمراض الاقتصادية تلقائيا بمجرد عرض الحالة علي هذه النماذج ويقدم العلاج المناسب لهذه الأمراض وذلك بدون تدخل العنصر البشري الذي يصيب ويخطأ.

لذا مكث الباحث ثلاثين عاما في تأسيس هذا العلم مستخدما النظرية الهندسية من اجل الوصول لأعلي درجات الدقة في النتائج. فالاقتصاد الجيني يمكن دارسه من أن يصبح خبيرا في الاقتصاد والإدارة وذلك من خلال النماذج الذي أوجدها الاقتصاد الجيني. وهذه النماذج علي النحو التالي:

اولا: الاقتصاد الجزئي:

١- نماذج تخص تشخيص الشركات العاملة في البلاد (سواء كانت شركات قطاع عام أو قطاع خاص) حيث تحتوي علي:

أ- نموذج تقييم الشركات: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يكتشف جينات الشركة والتي يجب أن تتوافق مع جينات العاملين بالشركة (ضع الرجل المناسب في المكان المناسب) وكيف يتحقق من إنتاجية هؤلاء العاملين وهل هذه الإنتاجية مناسبة مع المصادر المتاحة للشركة أم لا.
- كيف يكتشف السبب والتي تراجعت بسببه المبيعات هل هو العجز في التمويل أم جودة المنتج أو القوة الشرائية لمستهلكي منتج الشركة وكيف يعالج ذلك.

- كيف يكتشف الإسراف في المصاريف العمومية وما هي أسبابه وما هي طرق علاج ذلك.
- كيف يكتشف أن القرض هو من اثر سلبا علي نشاط الشركة وكيف يعالج ذلك.
- كيف يدير أموال الشركة في حالة الكساد الاقتصادي
- كيف يتعرف علي المعيار والذي إذا تحقق أوصي بتصفية الشركة فورا.

ب- نموذج إعداد الموازنة التقديرية: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يستخدم الموارد المتاحة للشركة ليحقق الربح المكافئ لها مراعيا الحالة الاقتصادية والتي تعمل فيها الشركة.

ج- نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يستخدم الموارد المتاحة للشركة ليحقق الربح المكافئ لها مراعيا الحالة الاقتصادية والتي تعمل فيها الشركة.
- كيف يتعرف علي المسئول المباشر عن عدم تنفيذ موازنة الشركة. هل هو مدير التسويق أم مدير العام.

د- نموذج إعداد الموازنة الائتمانية: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يتعرف علي العامل الذي يجعله يوصي بالاقتراض أو عدم الاقتراض من البنك.

هـ- نموذج إعداد الموازنة عندما ترتفع تكلفة الإنتاج: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يتعرف علي العامل الذي سوف يستخدمه والذي يحقق به مصلحة الشركة وان يكون منافسا جيدا في السوق عندما ترتفع تكلفة المنتج.

و- نموذج إعداد الموازنة عندما يمنح خصم علي سعر البيع: يهدف هذا النموذج أن

يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

- كيف يتعرف علي العامل الذي سوف يستخدمه والذي يحقق به مصلحة الشركة وان يكون منافسا جيدا في السوق عندما يمنح خصم علي سعر البيع.

كل النماذج السابقة والتي ذكرت في الاقتصاد الجزئي تهدف في النهاية إلي ان يكون الدارس مستشارا اقتصاديا لجميع الشركات وقادرا علي تحديد الشركات المتعثرة والعمل علي علاج تلك الشركات وتحديد الشركات الرائدة من اجل الاستفادة منها في زيادة إيرادات الدولة وبالتالي الحفاظ علي ثروات البلد الاقتصادية.

ثانيا: الاقتصاد الكلي:

١- نموذج تشخيص قطاعات الدولة: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

أ- متى يوصي بزيادة أو تثبيت أو دعم مدخلات الإنتاج للقطاع الذي يتم تقييمه ومتى يوقف استيراد السلع الشبيهة.

ب- متى يوصي بتثبيت أو تخفيض سعر الصرف والفائدة المدينة.

ت- متى يوصي بفرض الضريبة التصاعدية لضبط الأسعار.

ث- متى يوصي بعقد اتفاقيات دولية لتسويق منتجات هذا القطاع ومتى يجذب الاستثمار لهذا القطاع.

يهدف هذا النموذج في النهاية الي تحديد كيفية استخدام السياسة المالية والنقدية والتشريعية في تحقيق التوصيات السابقة.

١- نموذج لتشخيص المنظومة الاقتصادية المطبقة بالبلاد: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

أ- كيف يحدد القوة الشرائية والذي يدل علي التوزيع العادل للثروات لأفراد المجتمع.

ب- الاقتصاد الجيني يحقق إيرادات ضخمة للدولة دون أن يتحمل عبئها الشركات أو المواطن.

يهدف كل من نموذج تشخيص قطاعات الدولة ونموذج تشخيص المنظومة الاقتصادية للدولة والتي ذكرت في الاقتصاد الكلي إلي ان يكون الدارس مستشارا اقتصاديا سواء

للسادة الوزراء من حيث تحديد كيفية استخدام السياسة المالية والنقدية والتشريعية. وكذلك لمعالي رئيس الوزراء من حيث كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا: الاقتصاد العالمي:

نموذج تشخيص شركات البورصة في العالم: يهدف هذا النموذج أن يكتسب الدارس بطريقة عملية الخبرات التالية:

١- كيف يتعرف علي المعيار الذي يعتمد علية من اجل الاستثمار في البورصة من عدمه.
٢- كما أن الاقتصاد الجيني يؤسس لأكبر قاعدة بيانات اقتصادية يتحقق معها تطبيق اتفاقية الجات.

يهدف نموذج تشخيص شركات البورصة في العالم والتي ذكرت في الاقتصاد العالمي إلي ان يكون الدارس مستشارا اقتصاديا لشركات متعددة الجنسيات

نظرة تاريخية علي النظم الاقتصادية

مرت النظم الاقتصادية بعدة مراحل نذكر منها باختصار شديد جدا دون الدخول في تفاصيل تخرجنا عن هدفنا الذي نصبوا اليه وهذه النظم علي النحو التالي:

١- **نظام الاقتصاد الفردي**: استخدمنا لفظ نظام تجاوزا حيث ينفرد الشخص بالقرار الاداري لتلبية احتياجاته الأساسية من خلال البيئة الذي كان يسكنها وهذا كان في مطلع وجود البشرية علي الأرض.

٢- **نظام اقتصادي مبني علي المشاعية البدائية:** وفيه يتخذ القرار بناء علي ما يتفق عليه القبيلة او العشيرة لتلبية احتياجاتها المختلفة حيث تتوزع ما تنتجه او تتحصل عليه من ثروة على افراد القبيلة أو العشيرة بالتساوي

٣- **نظام اقتصادى مبنى على فكرة الاقطاع**: فى هذا النظام ظهر اهمية لأول عنصر من عناصر الانتاج ألا وهو الأرض حيث اعتبرت الارض مصدر للثروة و كان القرار الادارى يخص الاقطاعى مستخدما العبيد لزيادة ثروته من خلال زراعة اكبر مساحة ممكنة له .

٤- **نظام اقتصادى مبنى على الحرف الصناعية**: فى هذا النظام ظهر اهمية لثانى عنصر من عناصر الانتاج ألا و هو العمل حيث تطورت الحياة و بدأ العبيد الهروب من الزراعة عند الاقطاعيين و يتعلموا حرفة جديدة و يكون لها رئيس (ممثل نقابة فى عصرنا الحديث) له القرار الادارى والذى ينظم عمل الحرفيين .

٥- **نظام الاقتصاد الرأسمالي**: مر هذا النظام بعدة مراحل أثرت علي فكر من أسسوا هذا النظام. نذكر منها مرحلة الكشوف الجغرافية واكتشاف أماكن عديدة بها ثروات مختلفة مما أدي إلي الزيادة المعرفية بجغرافية العالم وسكانه. وبالتالي ازدادت ثروات المكتشفين مما نقلهم الي المرحلة الثانية. وهي مرحلة التجارة مع سكان العالم الجديد مستغلين تخلفهم العلمي والاقتصادي مما أدي إلي زيادة ثروات هؤلاء التجار. ثم انتقل الفكر الرأسمالي الي المرحله الثالثة وهي مرحلة الثورة الصناعية وفيها تم ظهور العنصر الثالث ألا وهو راس المال مما جعل اصحاب الفكر الرأسمالي الي ان يوظفوا عناصر الانتاج (الأرض والعمل ورأس المال والإدارة) في زيادة ثرواتهم حتى لو استخدموا المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاستعمار حيث يكون القرار الاداري لصاحب المال مستغلا كل من العمال والأرض والآلة (والتي

ظهرت في الثورة الصناعية) لإنتاج سلع وخدمات قليلة التكلفة وتباع بأغلى الأسعار للمستعمرات التي يحتلونها لتعظيم ثروات أصحاب رؤوس الأموال.

مما سبق تميز نظام الاقتصادي الرأسمالي بان الأفراد هم من امتلكوا عناصر الإنتاج (الأرض – العمل - رأس المال - الإدارة) وبالتالي هم من يمتلكوا عوائده تحت شعار (دعه يعمل – دعه يمر) وان الأسواق تنتظم تحت مبدأ (العرض والطلب) هذا النظام وقع في الاخطاء التالية:

١- تحقيق المصالح الخاصة لفئة اصحاب رؤوس الأموال بصرف النظر عن تحقيق العدالة الاجتماعية لباقي فئات المجتمع.
٢- تركيز الثروات في أيدي فئة قليلة في المجتمع مع حرمان قطاع عريض من هذه الثروات.
٣- يوجد قطاع كبير من المجتمع يعاني من ضعف القوة الشرائية التي تلبي احتياجاته.
٤- لا يتحقق الاكتفاء الذاتي إلا في حالة نادرة عندما يكون هناك وفورات من الثروات الطبيعية وكذلك ناتج من الثروات التكنولوجية في البلاد
٥- يتم التوظيف المالي في القطاعات المربحة دون القطاعات الاخري حتي لو كانت القطاعات الاخري تؤدى خدمة استراتيجية للدولة مما يؤدى الى خلل فى تنفيذ الخطة الاقتصادية .
٦- نتيجة السياسات الخاطئة والتى تمارس فى النظم الرأسمالية مما يؤدى إلى احتقان الفئات الكادحة ضد فئة أصحاب رؤوس الأموال. وهذا يؤدى إلى عدم الاستقرار الامنى للبلاد و هذا ما تتجنبه الدول الغنية عن طريق منح الاعانات للفئات الكادحة.
٦- **نظام الاقتصاد الاشتراكى**: ظهر هذا النظام نتيجة استغلال نظام الاقتصاد الرأسمالي لفئة العمال و هو ما اسماه (استغلال الانسان لأخيه الانسان) و لعلاج هذا الاستغلال تم نقل ملكية عناصر الانتاج (الأرض - العمل – رأس المال – الادارة) من الافراد الى الدولة حيث تكون الدولة هى من تدير تلك العناصر. اى القرار الادارى يكون مركزى و فى يد الدولة فقط فهى من تخطط و تنتج وتراقب ويكون توزيع عوائد عناصر الانتاج بحسب ما يبذله افراد المجتمع من عمل و جهد و ذلك بغية تحقيق العدالة الاجتماعية .

هذا النظام و قع ايضا فى الاخطاء التالية:

١- سوء الادارة لعدم وجود اداة تقييم حاسمة تضع الرجل المناسب فى المكان المناسب. و كذلك عدم و جود اداة تعرفنا بالأخطاء التي وقعت فيها المنظومة الاقتصادية (سواء على مستوى الاقتصاد الجزئى او الاقتصاد الكلى).

٢- اهدار ناتج الثروات الطبيعية و كذلك ضعف ناتج الابتكارات التكنولوجية بسبب ضعف الحافز لإنتاج مثل هذه الابتكارات.

٣- زيادة حجم النفقات عن حجم الايرادات مما ادى الى استدانة الدولة.

٤- وجود بطالة مقنعة غير منتجة.

٥- عمل هذا الاقتصاد ضد فطرة الانسان من حيث حبه للتملك مما ادى الى الخلل الاخلاقى من حيث الرشوة والاستخدام السيء للسلطة .

تعريف الاقتصاد الجيني لكل من الاقتصاد الجزئي والكلي والعالمي مع تحديد الأمراض التي تصيب كل منهم

تتعدد الأمراض حسب مستوي الاقتصادي للمنظومة الاقتصادية علي النحو التالي:

علي مستوي الاقتصاد الجزئي (الشركات)

لم يتم تعريف الاقتصاد الجزئي تعريفا دقيقا يؤدي بنا الي تحديد المشاكل الاقتصادية التي تواجه هذا الاقتصاد. حيث جاءت التعريفات مشوهة فيذكر أحيانا أن الاقتصاد الجزئي يعبر عنه بسلوك المستهلك.وأحيانا بالعرض والطلب ومقولة دعه يعمل دعه يمر وبالتالي لم تستطع أي من النظم الاقتصادية السابقة أن تحدد الأمراض التي تنبع من الاقتصاد الجزئي.

تعريف الاقتصاد الجزئي: عرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد الجزئي بأنه جميع الوحدات الاقتصادية (الشركات والمؤسسات بصرف النظر عن شكلها القانوني) والتي يتضافر فيها كل من رأس المال البشري (وهم جميع العاملون بهذه الوحدات الاقتصادية بدءا من الإدارة العليا والإدارات التنفيذية) ورأس المال المادي (رؤوس الأموال - الآلات - الأراضي - الابتكارات ...الخ) - حيث أن رأس المال البشري ورأس المال المادي يعبران عن المدخلات الاقتصادية – من اجل تقديم منتج (سواء كان هذا المنتج سلعة أو خدمة) له قيمة مضافة – حيث أن هذا المنتج يعبر عن المخرجات الاقتصادية - مما يعود بالإيراد علي الوحدات الاقتصادية ويعمل علي استمرارها من خلال رغبة الغير في دفع المقابل لهذا المنتج من اجل إشباع رغباته الإنسانية.

من التعريف السابق يمكننا تحديد الأمراض التي تنشأ من الاقتصاد الجزئي (أي علي مستوي الشركات سواء كانت هذه الشركات تابعة للدولة أو القطاع الخاص) وهي أربعة أمراض كما يلي:

١- **المرض الأول** الخاص بمدي ملائمة العنصر البشري مع ما يقومون به من عمل, وكيفية قياس إنتاجياتهم بمقارناتها مع كفاءة دورة رأس المال العامل والموارد المتاحة للشركة.

٢- **المرض الثاني** والخاص بكفاءة المسئولين عن إدارة الشركة في إدارة الموارد المتاحة امام الشركة من اجل تحقيق صافي ربح مكافئ لتلك الموارد.
٣- **المرض الثالث** والخاص بمدي توافر المواصفات والجودة في منتجات تلك الشركات من اجل تسويقها.
٤- **المرض الرابع** والخاص بكيفية التعامل مع القوة الشرائية الخاصة بمستهلكين تلك المنتجات.

حيث كان يجب ايجاد اداة تشخيصية تكتشف أي مرض من الامراض الأربعة التي أصابت الشركة وبالتالي مدي تاثيرها علي البنية الأساسية للاقتصاد (الاقتصاد الجزئي)

علي مستوي الاقتصاد الكلي (قطاعات الدولة – والدولة نفسها)

تعريف الاقتصاد الكلي : عرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد الكلي بأنه قدرة الدولة علي إدارة منظومة الاقتصاد الجزئي بجميع قطاعاته (الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية) من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية للوصول إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات وتوفير ما ينقص منها بالاستيراد بعدما توفر هذه القطاعات العملات اللازمة من خلال تصدير فوائض بعض المنتجات المحلية (الميزان التجاري والخدمي من ميزان المدفوعات).وهدف إدارة الدولة لمنظومة الاقتصاد الجزئي هو الحصول علي أفضل الإيرادات (الضرائب - الجمارك - الرسوم ...الخ) لكي تضاف إلي الإيرادات السيادية الاخري للدولة. وتستخدم هذه الإيرادات لتحقيق الأهداف العامة والتي تريد الدولة تنفيذها مثل (شخصية الدولة - البنية الأساسية - تحقيق العدالة الاجتماعية من تعليم وخدمات صحية وإعانات ..الخ)

من التعريف السابق يمكننا تحديد الأمراض التي تنشأ من الاقتصاد الكلي وهي أربعة أمراض كما يلي:

١- **المرض الأول** : عدم الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.
٢- **المرض الثاني**: ضعف القدرة التصديرية لتوفير العملة الصعبة.
٣- **المرض الثالث** : عدم القدرة علي جذب الاستثمار (وهو ما سوف نناقشه في تعريف الاقتصاد العالمي).

٤- **المرض الرابع**: ضعف إيرادات الدولة وبالتالي الإنفاق الحكومي من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم خدمات جيدة ممثلة في خدمة التعليم والصحة والبحث العلمي والقضاء علي البطالة والفقروالأمن القومي....الخ

وكان يتم علاج تلك المشاكل الاقتصادية والتي تواجه الاقتصاد الكلي من قبل الاقتصاديين المتخصصين كلا حسب علمه وخبراته دون استخدام نموذج تشخيص يحدد نوع المشكلة وبالتالي نوع العلاج الخاص بالمشكلة دون تدخل العنصر البشري والذي يصيب ويخطأ وهذا يرجع إلي عدم وجود قاعدة البيانات الاقتصادية الواجب توافرها بكل دولة. حيث تفيد قاعدة البيانات باستخدام النماذج التشخيصية تحديد المشكلة الاقتصادية وتحديد كيفية علاجها كما تفيد النماذج التشخيصية في تحديد الشركات الرائدة والتي تمكن الدوله من مضاعفة إيراداتها من اجل زياده الانفاق الحكومي لتحقيق العدالة الاجتماعية لإفراد المجتمع علي حد سواء.

علي مستوي الاقتصاد العالمي (الشركات متعددة الجنسيات)

تعريف الاقتصاد العالمي : عرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد العالمي بمدي قدرة تحرك رؤوس الأموال العالمية عبر حدود الدول المختلفة من اجل تنمية هذه الأموال مستفيدة بالميزات النسبية والتيتوفرها الدولة الراغبة في تلك الأموال (هذه الميزات قد تكون متوفرة بطبيعتها في الدولة المستثمر فيها الأموال أو تنشأ هذه الميزات من خلال الاتفاقيات الدولية) وفي نفس الوقت تحقق الأهداف التي تصبوا إلي تحقيقها الدولة المضيفة لهذه الأموال.

ملحوظة : لا يقصد بالاقتصاد العالمي حرية التجارة العالمية للسلع والخدمات بين الدول فذلك موجود بالميزان التجاري والخدمي بميزان المدفوعات والموجود في الاقتصاد الكلي. لكن المقصود بالاقتصاد العالمي كما أشرت حرية حركة رؤوس الأموال نفسها (الأموال - الآلات - الابتكارات التكنولوجية ...الخ) مما يؤدي إلي تغير الشكل الاقتصادي للدولة من حيث نوعية المنتجات ودرجة النمو بها.

من التعريف السابق يمكننا تحديد الأمراض التي تنشأ من الاقتصاد العالمي وهما مرضان كما يلي:

١- **المرض الأول** : مرض ناشئ عن عدم تحرك رؤوس الأموال العالمية.

٢- **المرض الثاني**: مرض ناشئ عن عدم تحقيق الهدف من تحرك رؤوس الأموال العالمية.

كان يتم علاج هذين المرضين من خلال قدرة الساسة علي التفاوض مع جهات الاستثمار الخارجية (سواء كانت دول أو كانت شركات متعددة الجنسيات) دون الاعتماد علي قاعدة بيانات تحدد للمستثمرين الشركات الرائدة في الدولة المضيفة لهذه الأموال وفي أي مجالات تستثمر.

الفصل الثاني:

كيف تم تأسيس الاقتصاد الجيني

كيف تم تأسيس الاقتصاد الجيني

أولا: يجب تحديد الجينات الاقتصادية وعلاقة مرض هذه الجينات بكل من الاقتصاد الجزئي والكلي والعالمي

بالرجوع إلي تعريف الاقتصاد الجزئي نجد أن الوحدة الاقتصادية تحتوي علي العناصر الآتية:

العنصر الأول: تقديم منتج (سواء كان هذا المنتج سلعة أو خدمة).

العنصر الثاني: تضافر رأس المال البشري (العمال والموظفون وما يتقاضونه من أجور

ومرتبات) مع رأس المال المادي (بنصيب المنتج من المصاريف الجارية ونصيبها من التكاليف الاستثمارية).

العنصر الثالث: هذا المنتج له قيمة مضافة تعمل علي استمرار الوحدة الاقتصادية – (حالة ربح أو خسارة فيالنتيجة).

من العناصر الثلاثة السابقة يمكن تحديد هذه الخلايا (الجينات).

الخلية الأولي (الجين الأول) : المنتج (وهو العنصر الأول) وله السمات التالية:

السمة الأولي: للمنتج سعر بيع – وهذا من المخرجات الاقتصادية

السمة الثانية : للمنتج تكاليف تجهيزه – وهذا من المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة: للمنتج له ناتج حيث يتمثل هذا الناتج في مجمل الربح أو الخسارة أو التعادل (عندما نطرح تكاليف المنتج من سعر البيع)

لذا استوجب دراسة العلوم الآتية لمعرفة السمات الثلاث السابقة والتي يتميز بها المنتج

١- إدارةالإنتاج (لمعرفة هل الإنتاج مستمر – حسب الطلب – مقاولات ...الخ)
٢- محاسبة التكاليف (لمعرفة هل يتحمل المنتج بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة بالكامل).
٣- مبادئ التسويق (لمعرفة تسعير المنتجات وكيفية تسويقها).

٤- المحاسبة المالية (لمعرفة كيفية الوصول إلي تحديد القيمة المضافة من أرباح أو خسائر)

٥- إدارةالأفراد.

٦- دراسات في العلوم السلوكية.

المرض الذي يصيب خلية المنتج وكيفية علاجها:

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

١- معرفة مدي ملائمة العنصر البشري مع ما يقومون به من عمل وكيفية قياس إنتاجياتهم بمقارنتها مع كفاءة دورة رأس المال العامل والموارد الاقتصادية والمتاحة للشركة أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

٢- علاج هذا المرض سوف نتعرف عليه من خلال نموذج تشخيص وتقييم الشركات

علي مستوي الاقتصاد الكلي

تحديد قدرة هذا المنتج علي تحمل الرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية (السياسة المالية) وكذلك قدرة هذا المنتج علي تحمل الفائدة البنكية وأسعار الصرف السائدة (السياسة النقدية) وكذلك مدي احتياج هذا المنتج لوقف استيراد السلع الشبيهة (السياسة التشريعية) أم العكس يحتاج هذا المنتج إلي الدعم من الدولة.

وهذا استوجب دراسة الأتي :

١- اقتصاديات المالية العامة (لمعرفة السياسة المالية والنقدية المطلوبة)

٢- نظرية التجارة الخارجية (لمعرفة التشريعات الجمركية بين الدول)

علاج ذلك متوقف علي الكفاءة الذي يحققها هذا المنتج (سوف نتعرف علي ذلك من خلال استخدام النظرية الهندسية في نموذج تشخيص وتقييم الشركات وقطاعات الدولة)

الخلية الثانية (الجين الثاني) :المصاريف العمومية والإدارية – وهذا من المدخلات الاقتصادية

اشرنا في العنصر الثاني بان منتج الوحدة الاقتصادية يتكبد مصاريف أخري غير تكلفة إنتاجه متمثلة في شكل مرتبات ومصاريف إدارية أخري بالإضافة إلي نصيب هذا المنتج

من التكاليف الاستثمارية (الاهلاكات) كل هذا يقال عنه المصاريف العمومية والإدارية وله السمات التالية:

السمة الأولي : يسبق المصاريف العمومية والإدارية مجمل الربح (وهو ناتج طرح تكلفة المنتج من سعر بيعه)

السمة الثانية : تعتبر المصاريف العمومية من الأعباء – أي تصبح من المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة : للمصاريف العمومية ناتج ويتمثل في صافي الربح أو التعادل أو الخسارة (عندما نطرح المصاريف العمومية والإدارية من مجمل الربح)

لذا استوجب دراسة العلوم الآتية مع ما سبق لمعرفة السمات الثلاث السابقة والتي تميزت بها المصاريف العمومية.

١- الإدارة المالية والتخطيط (لمعرفة كافة الجوانب التي تدخل في التخطيط المالي ومنها المصاريف العمومية)
٢- المحاسبة الإدارية (لمعرفة كيفية ترشيد القرار في إدارة المصاريف العمومية)
٣- قانون العمل (لمعرفة الحد الأدني والأقصى للمرتبات والأجور السائدة في الدولة).

المرض الذي يصيب خلية المصاريف العمومية وكيفية علاجها

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

معرفة هل يوجد إسراف في المصاريف العمومية والإدارية من عدمه (وذلك حفاظا علي الموارد الاقتصادية والمتاحة أمام الوحدة الاقتصادية)

علاج هذا المرض سوف يتم عن طريق نموذج التشخيص والذي يخرج تلقائيا موازنة تقديرية واجبة التنفيذ للحفاظ علي الموارد الاقتصادية.

الخلية الثالثة (الجين الثالث) : الفائدة المدينة – وهذه من المدخلات الاقتصادية

قد تحتاج بعض الوحدات الاقتصادية أن تستخدم احدي الموارد الاقتصادية (القروض البنكية) من اجل تسيير أعمال الوحدة الاقتصادية. لذا تتحمل الوحدة الاقتصادية عبء

متمثل في دفع فائدة مدينة للبنك مقابل حصولها علي القرض. وللفائدة المدينة لها السمات التالية:

السمة الأولي: يسبق الفائدة المدينة صافي الربح (عندما نطرح المصاريف العمومية والإدارية من مجمل الربح).

السمة الثانية : تعتبر الفائدة المدينة من الأعباء – وهذه من المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة : للفائدة المدينة ناتج ويتمثل في صافي الربح أو التعادل أو الخسارة (عندما نطرح الفائدة المدينةمن صافي الربح أو التعادل أو الخسارة والخاص بناتج المصاريف العمومية)

لذا استوجب دراسة الأتي مع ما سبق لمعرفة السمات الثلاث السابقة والتي تتميز بها الفائدة المدينة.

١- التمويل (لمعرفة كيفية إتمام عملية القروض والتمويل للوحدات الاقتصادية)
٢- النقود والمصارف (كأحد مصادر الاقتصادية المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية)
٣- محاسبة المنشات المتخصصة (وفيها يتم تعريف بالمنشات التي تقرض الوحدات الاقتصادية)

المرض الذي يصيب خلية الفائدة المدينة وكيفية علاجها

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

معرفة مدي تأثير الفائدة المدينة علي نتائج الوحدة الاقتصادية من عدمه (أي هل أثرت الفائدة المدينة سلبا علي نتائج الوحدة الاقتصادية أم لا).

علاج هذا المرض عن طريق نموذج التشخيص والذي يخرج تلقائيا موازنة ائتمانية تحدد المبيعات الزائدة والمطلوب بيعها لتغطية الفائدة المدينة.

علي مستوي الاقتصاد الكلي:

معرفة تأثير سعر الفائدة السائد في الدولة علي نتائج الوحدات الاقتصادية وبالتالي يمكن اتخاذ القرار برفع أو خفض سعر الفائدة المدينة

الخلية الرابعة (الجين الرابع): الإيرادات الاخري – وهذه من المخرجات الاقتصادية

في بعض الأحيان تستثمر بعض الوحدات الاقتصادية جزءا من مواردها الاقتصادية في خارج نشاطها (خصوصا في حالة الكساد الاقتصادي) فتحقق ما يسمي بالإيرادات الاخري وهذا مما يحسن من نتائج الوحدة الاقتصادية. والإيرادات الاخري لها السمات التالية:

السمة الأولي: يسبق الإيرادات الاخري صافي الربح (عندما نطرح الفائدة المدينة من صافي الربح أو التعادل أو الخسارة والخاص بناتج المصاريف العمومية)

السمة الثانية : الإيرادات الاخري حيث تعتبر من المخرجات الاقتصادية.

السمة الثالثة : للإيرادات الاخري ناتج ويتمثل في صافي الربح أو التعادل أو الخسارة (عندما تضاف قيمة الإيرادات الاخريإلي صافي الربح أو التعادل أو الخسارة والخاص بناتج الفائدة المدينة)

الخلية الخامسة (الجين الخامس): كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي.

تتصف أي وحدة اقتصادية بان لها مصادر اقتصادية (تتمثل هذه المصادر في رأس المال المدفوع وما حققته من أرباح واحتياطيات بالإضافة إلي المصادر التمويلية والمتمثلة في القروض ومصادر أخري تتمثل في التسهيلات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير – تستخدم هذه المصادر الاقتصادية في الحصول علي كافة الأصول المتداولة والثابتة والاستثمارية من اجل ممارسة نشاطها. ونتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها تحقق إما ربح أو تعادل أو خسارة حيث يتم معرفة كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي للشركة من خلال مكافأة هذه الأرباح للمصادر التي أتيحت أمام الوحدة الاقتصادية لذا لكفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي هذه السمات:

السمة الأولي: قيمة الاستخدامات الموجود بالوحدة الاقتصادية (قيمة الأصول المتداولة + قيمة الأصول الثابتة + قيمة الأصول الاستثمارية) وهذا من المخرجات الاقتصادية

السمة الثانية: قيمة المصادر المتاحة للوحدة الاقتصادية (قيمة حقوق الملكية قبل إضافة

أرباح او خسائر العام التي حققتها الوحدة الاقتصادية + قيمة التسهيلات المأخوذة من الغير) وهذا من المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة : قيمة الأرباح التي حققتها الوحدة الاقتصادية عن العام (وهي قيمة المبيعات ناقصا قيمة تكلفة المبيعات وقيمة المصاريف العمومية فقط)

لذا استوجب دراسة الأتي لمعرفة السمات الثلاث السابقة:

١- مؤشرات تقييم الأداء (لمعرفة كيف يتم تقييم أداء المسئولين عن إدارة النشاط)
٢- بحوث العمليات في الإدارة (من اجل معرفة أفضل الطرق الواجب الأخذ بها في الإدارة)
٣- دراسات الجدوى (لمعرفة جدوى الاستمرار في المشروع ومدي تحقيق الأهداف المطلوبة)

المرض الذي يصيب خلية كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

من خلال هذه الخلية يتم معرفة الشركات الرائدة والشركات المتعثرة حيث تتعرض الشركات المتعثرة لأحدي الأمراض التالية أوجميعها:

١- ضعف كفاءة المسئولين في إدارة الوحدة الاقتصادية (العنصر البشري)
٢- وجود مشكلة مادية عطلت الإنتاج (العنصر المادي)
٣- وجود قصور في جودة المنتج
٤- وجود قوة شرائية ضعيفة للمستهلكين

علاج تلك الأمراض سوف يتم عن طريق نموذج التشخيص والذي يخرج تلقائيا موازنة تقديرية واجبة التنفيذ تحدد الربح المكافئ للمصادر المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية.

علي مستوي الاقتصاد الكلي:

حيث تعرفنا كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي من:

١- معرفة هل القطاع يحتاج إلي تسويق وترويج منتجاته داخليا أو خارجيا أم لا.
٢- معرفة هل القطاع يحتاج إلي الدعم أم لا.

٣- هل يحتاج القطاع إلي فرض ضرائب تصاعدية من اجل الحد من ارتفاع الأسعارأم لا.

الخلية السادسة (الجين السادس): كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسيوقيمة القروض.

هو نفس كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي بالإضافة إلي المصادر الاقتصادية الاخري والمتمثلة في قيمة القروض التي اقترضتها الوحدة الاقتصادية من الغير وتحملت عبء دفع قيمة الفائدة المدينة. لذا فكفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي بالإضافة لقيمة القروض لها السمات التالية:

السمة الأولي: قيمة الاستخدامات الموجود بالوحدة الاقتصادية (قيمة الأصول المتداولة + قيمة الأصول الثابتة + قيمة الأصول الاستثمارية) وهذا من المخرجات الاقتصادية

السمة الثانية : قيمة المصادر المتاحة للوحدة الاقتصادية (قيمة حقوق الملكية قبل إضافة

أرباح / خسائر العام التي حققتها الوحدة الاقتصادية + قيمة التسهيلات المأخوذة من الغير + قيمة القروض) – وهذامن المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة : قيمة الأرباح التي حققتها الوحدة الاقتصادية (وهي قيمة المبيعات ناقصا

قيمة تكلفة المبيعات وقيمة المصاريف العمومية والفائدة المدينة)

المرض الذي يصيب خلية كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي وقيمة القروض

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

من خلال هذه الخلية يتم معرفة الشركات الرائدة والشركات المتعثرة حيث تتعرض الشركات المتعثرة لأحدي الأمراض التالية أوجميعها:

١- ضعف كفاءة المسئولين في إدارة الوحدة الاقتصادية (العنصر البشري).
٢- وجود مشكلة مادية عطلت الإنتاج (العنصر المادي).
٣- وجود قصور في جودة المنتج.
٤- وجود قوة شرائية ضعيفة للمستهلكين.

علاج تلك الأمراض سوف يتم عن طريق نموذج التشخيص والذي يخرج تلقائيا موازنة تقديرية واجبة التنفيذ تحدد الربح المكافئ للمصادر المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية.

علي مستوي الاقتصاد الكلي:

١- معرفة هل القطاع يحتاج إلي تسويق وترويج منتجاته داخليا أو خارجيا أم لا.
٢- معرفة هل القطاع يحتاج إلي الدعم أم لا.
٣- هل يحتاج القطاع إلي فرض ضرائب تصاعدية من اجل الحد من ارتفاع الأسعارأم لا.
٤- هل هذا القطاع جاذب للاستثمار أم لا.

الخلية السابعة (الجين السابع): كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي وقيمة القروض والتسهيلات التي أخذتها الوحدة الاقتصادية بدون تكلفة.

هو نفس كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي مضافا إليه المصادر الاقتصادية الاخري مثل القروض ذات التكلفة (الفائدة المدينة) بالإضافة إلي قيمة التسهيلات التي أخذتها الوحدة الاقتصادية من الغير بدون تكلفة. لذا لكفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسيبالإضافة لقيمة القروض وقيمة التسهيلات السمات التالية :

السمة الأولي : قيمة الاستخدامات الموجود بالوحدة الاقتصادية (قيمة الأصول المتداولة + قيمة الأصول الثابتة + قيمة الأصول الاستثمارية) وهذا من المخرجات الاقتصادية

السمة الثانية : قيمة المصادر المتاحة للوحدة الاقتصادية (قيمة حقوق الملكية قبل إضافة

أرباح / خسائر العام التي حققتها الوحدة الاقتصادية + قيمة التسهيلات المأخوذة من الغير + قيمة القروض) – وهذا من المدخلات الاقتصادية

السمة الثالثة : قيمة الأرباح التي حققتها الوحدة الاقتصادية (وهي قيمة المبيعات ناقصا

قيمة تكلفة المبيعات وقيمة المصاريف العمومية والفائدة المدينة مضافا إليهاالإيرادات الاخري)

المرض الذي يصيب خلية كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي وقيمة القروض والتسهيلات

علي مستوي الاقتصاد الجزئي:

هنا يتم معرفة كيفية تصرف إداري الوحدة الاقتصادية في حالة الكساد الاقتصادي هل استثمروا جزءا من مواردهم الاقتصادية في تحقيق إيرادات أخري أم لا وذلك لتحسين نتائج الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: استخدام المنهج الرياضي (الهندسي) في تأسيس الاقتصاد الجيني:

تعرفنا علي البيئة التي تنشأ فيها الأمراض الاقتصادية وهي العلوم الخاصة بالاقتصاد الجزئي (الوحدات الاقتصادية) وكذلك العلوم الخاصة بالاقتصاد الكلي (اقتصاديات المالية العامة من السياسات المالية والنقدية والتشريعات القانونية)

كما تعرفنا علي الخلايا (الجينات) السبعة التي يصيبها المرض وكيفية علاجها حيث تم تصنيف هذه الجينات إلي :

١- المدخلات الاقتصادية
٢- المخرجات الاقتصادية
٣- ناتج الاقتصادي (من ربح أو تعادل أو خسارة)

والآن يجب أن نجد الإجابة علي السؤالين التاليين والتي سوف تساعدنا في بناء نماذج التشخيص وهما :

السؤال الأول: ما هي الآلية التي تمكننا من اكتشاف المرض ؟

السؤال الثاني: كيفية تحديد نوع المرض ؟

إجابة السؤال الأول: وهو ما هي الآلية التي تمكننا من اكتشاف المرض؟

تم دراسة كافة العلوم الرياضية (علوم التفاضل والتكامل –الإحصاء– الجبر – العلوم الهندسية ...الخ) فوجد أن أفضل آلية تستخدم تمكننا من اكتشاف المرض هي النظرية الهندسية لماذا ؟

ما الفرق بين القيمة الجبرية والقيمة الهندسية ؟

لتوضيح ذلك نضرب المثالين التاليين

في مثلث أ ب ج حيث كانت أضلاعه علي النحو التالي:

أ ب = ٥ سم أ ج = ٣ سم ب ج = ٤ سم

فعندما نتكلم عن القيمة الجبرية للضلع أ ب والذي يساوي ٥ سم فمعني ذلك يقصد بان طول الضلع أ ب= ١ سم (وحدة القياس) + ١ سم + ١ سم + ١ سم + ١ سم = ٥ سم

وعندما نتكلم عن القيمة الهندسية للضلع أ ب والذي يساوي ٥ سم وعلاقته بالضلعين الآخرين (أ ج = ٣ سم و ب ج = ٤ سم) نجد أن الضلع أ ب والذي يحمل القيمة الجبرية (وهي ٥ سم) بالإضافة إلي دلالة هذا الضلع والذي أصبح له مسمي إضافي (بعدما كان مسمي بالضلع) فأصبح له مسمي جديد آلا وهو الوتر لأنه مقابل لزاوية قائمة بسبب أن ضلع

أ ج = ٣ سم والضلع ب ج = ٤ سم

إذا علم الهندسة يعطي دلالة للقيمة الجبرية تفيدنا في توصيف الحدث (في حالتنا هذه أن هذا المثلث هو قائم الزاوية).

مثال أخر (وهو مأخوذ من نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية)

إذا حققت وحدة اقتصادية خسائر تقدر -٤ جم للوحدة المباعة عند معيار قيمته صفر المطلوب التوصل إلي سعر بيع هذه الوحدة وكذلك تكلفة هذه الوحدة.

فعندما نتكلم عن القيمة الجبرية فإننا أمام هذه الاحتمالات (الجمع أو الطرح أو الضرب أو القسمة) وهذه هي الخيارات الجبرية وهي علي النحو التالي :

الاحتمال الأول وهو الجمع = -٤ + صفر = -٤

الاحتمال الثاني وهو الطرح = -٤ – صفر = -٤

الاحتمال الثالث وهو الضرب = -٤ * صفر = صفر

الاحتمال الرابع وهو القسمة = -٤ / صفر = قيمة غير معرفة (ما لا نهاية)

فهل توصلنا إلي سعر بيع الوحدة المباعة أو تكلفتها ؟ بالطبع لا.

فعندما نتكلم عن القيمة الهندسية لهذا المثال سوف نستخدم المعادلة الهندسية التالية:

تكلفة هذه الوحدة = (ربح أو خسارة الوحدة * المعيار) – (ربح أو خسارة الوحدة)*٢

= ((-٤ * صفر) – (-٤) /٢)

= (صفر + ٨)

= ٨

سعر بيع الوحدة = تكلفة المنتج + (ربح أو خسارة الوحدة)

= ٨ + (-٤) = ٤

هنا توصلنا أن سعر بيع الوحدة = ٤ جم

وان تكلفة الوحدة = ٨ جم

وان خسارة الوحدة = -٤ جم كل ذلك عند معيار يساوي صفر

هنا يتبين لنا دلالة المعيار فعندما استخدمنا قيمة صفر للمعيار من الناحية الجبرية لم نتوصل إلي أي شئ وعندما استخدمنا قيمة الصفر للمعيار من الناحية الهندسية توصلنا إلي قيمة سعر البيع وتكلفة الوحدة لان قيمة صفر للمعيار له دلالة ألا وهي أن سعر بيع الوحدة هي نصف قيمة تكلفة الوحدة مما سبب خسائر للوحدة المباعة.

لذا إذا ذكر أن المعيار يساوي صفر بمفرده دل علي أن الوحدة تحقق إيراد نصف قيمة التكلفة مما يؤدي إلي تحقيق خسائر دون معرفة القيم الاخري (قيمة سعر بيع الوحدة – قيمة تكلفة الوحدة – وقيمة الخسائر التي تحققت) وهذا هو الإعجاز العلمي لاستخدام النظريات الهندسية والذي استغرق معه الباحث ثلاثين عاما في التوصل لمثل هذه النتائج.

إجابة السؤال الثاني : كيفية تحديد نوع المرض ؟

ذكرنا سابقا أن أي وحدة اقتصادية تحمل جينات سبعة وهذه الجينات قد تمرض فكيف نكتشف مرض هذه الجينات ؟

لتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

إذا كان معيار الخاص بجين المنتج هو ٣ (مثلا) فهذا يدل علي أن هذا المنتج يحقق مجمل ربح كبير.

إذا كان معيار الخاص بالمصاريف العمومية هو صفر (مثلا) فهذا يدل علي أن المصاريف العمومية حققت خسائر فجعلت التكلفة ضعف الإيراد.

إذا نحكم علي الجين الخاص بالمصاريف العمومية انه يوجد إسراف في هذه المصاريف (أي يوجد إهدار للمصادر الاقتصادية) لأنه جعل معيار المنتج والذي كان يساوي ٣ يهبط إلي معيار صفر عندما استخدمنا المصاريف العمومية مما يدل علي مرض جين المصاريف العمومية وليس مرض جين المنتج.

السؤال الأخير هو كيف نعالج المرض الذي يظهر

من مميزات استخدام النظريات الهندسية أن للنظرية الهندسية منطوق نظري واستنتاجات كما إن للنظرية الهندسية قدرة علي التوصل إلي البرهان (في حالتنا هو المعيار) عندما نوفر المعطيات (في حالتنا سعر بيع الوحدة وتكلفتها مثلا) والعكس صحيح (وهذه ميزة أخري في استخدام النظرية الهندسية) إذاأعطينا البرهان السابق كمعطيات (في حالتنا هذه سيكون المعيار) سوف نتوصل إلي نتائج جديدة مرغوب فيها ومطلوبة (في حالتنا هذه قيمة سعر البيع للوحدة المباعة وتكلفتها)

مثال توضيحي لذلك

إذا كان معيار التقييم للمصاريف العمومية هو صفر وهو يدل علي تحقيق خسائر فيمكن استخدام معيار تقييم جديد وليكن ٥ (مثلا وهو يدل علي الربحية) بدلا من معيار الذي يساوي صفر فيعطينا سعر بيع للوحدة المباعة وتكلفتها والمصاريف العمومية المعدلة (أي ترشيد المصاريف العمومية) بحيث يحقق سعر بيع الوحدة هذه أرباحا لان المعيار التقييم والذي يساوي ٥ يدل علي تحقيق ربحية للوحدة الاقتصادية.

ملحوظة : من خلال استخدام (الجينات السبعة) والتي تمثل عناصر النظرية الهندسية (من قيمة مدخلات والمخرجات الاقتصادية والناتج الاقتصادي) سوف تبني نماذج التشخيص لتحديد نوع المرض وبالتالي يتم علاجه.

الفصل الثالث:

نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

أولا : مميزات النظرية الهندسية:

١- للنظرية الهندسية منطوق نظري واستنتاجات.

٢- إذا أعطيت النظرية الهندسية المعطيات أعطتك النظرية البرهان (هذا البرهان يكون ذات دلالة حيث يمكننا من استخدام هذه الدلالة في التشخيص, أي تقييم الحالة واكتشاف المرض) والعكس صحيح إذا أعطيت للنظرية الهندسية البرهان حققت لك المعطيات السابقة (وفي هذه الحالة يمكن استخدام المعطيات الجديدة في علاج الحالة مع استخدام دلالة أفضل مما تحقق).

٣- لا يمكن لبشر أن يخطأ البنية الأساسية للنظرية الهندسية وبالتالي لا يمكن التشكيك في نتائجها.

٤- أن تكون النظرية الهندسية صالحة للتطبيق العملي (وهو ما يمكننا من التأكد من صحة النتائج أو الفروض).

ثانيا: تعريفات مهمة

١- **المقصود بالمدخلات الاقتصادية**:

هو ناتج الجهد البشري لاستخدامه العنصر المادي سواء رؤوس الأموال النقدية – الثروات الطبيعية - الابتكارات التكنولوجية في حدود النفقات الجارية ونصيب هذه المدخلات من النفقات الاستثمارية (وتسمي المدخلات الاقتصادية بعدة مسميات نذكر منها تكلفة المبيعات أو المشتريات وتثمن المدخلات الاقتصادية بالقيمة النقدية للدولة).

٢- **المقصود بالمخرجات الاقتصادية:**

هي قيمه المدخلات الاقتصادية شاملة القيمة المضافة بعدما تصلح هذه المخرجات للاستخدامات التي استهدف تحقيقها (وتسمي المخرجات الاقتصادية بقيمة المبيعات وتثمن المخرجات الاقتصادية بالقيمة النقدية للدولة).

٣- **ناتج المخرجات الاقتصادية**:

هي القيمة المضافة هو ناتج طرح قيمة المدخلات الاقتصادية (تكلفة المبيعات) من قيمة المخرجات الاقتصادية (المبيعات) وهو له ثلاث احتمالات إما ربح أو خسارة أو تعادل.

٤- **معيار التقييم الاقتصادي**:

هو أداة قياس معيارية لكل من المدخلات والمخرجات الاقتصادية والقيمة المضافة.

(حيث إذا ذكر معيار التقييم الاقتصادي لوحده دل علي وجود المشكلة الاقتصادية من عدمه).

٥- **المصادر المتاحة للشركة:**

هي جميع ما تستحوذ عليه الوحدة الاقتصادية (الشركة) من أصول ثابتة أو متداولة أو استثمارات سواء امتلكتها الشركة عن طريق رأسمالها أو عن طريق التسهيلات أو الائتمان من الغير.

ثالثا : نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

تعرفنا فيما سبق علي الجينات السبعة والتي يصيبها المرض الاقتصادي لذا صنفنا هذه الجينات إلي العناصر الثلاثة التالية :

العنصر الأول : المدخلات الاقتصادية

العنصر الثاني : المخرجات الاقتصادية

العنصر الثالث : الناتج الاقتصادي (من ١- ربح ٢- أو تعادل ٣- أو خسارة)

وسوف نضيف عنصر رابع آلا وهو معيار التقييم والذي يكون مهمته قياس أداء كل من المدخلات والمخرجات والناتج الاقتصادي وذلك وصولا إلي معرفة الأداء الاقتصادي للمنظومة الاقتصادية

من العناصر الأربعة السابقة يتم استكمال عناصر المثلث الهندسي والخاص بنظرية الاقتصاد الجيني الهندسية وهو علي الشكل التالي:

وتتلخص نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في شكل المثلث التالي:

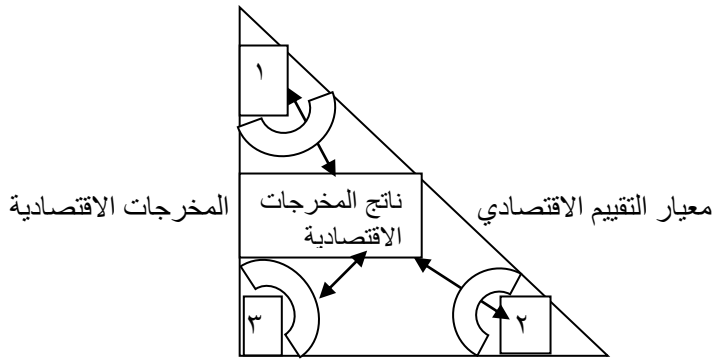

١- منطوق نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

(معيار التقييم الاقتصادي يعتبر أداة قياس لعمل المنظومة الاقتصادية).

وذلك يرجع إلي انه إذا ذكر معيار التقييم الاقتصادي وحده دل علي مدي نجاح المنظومة الاقتصادية من عدمها

٢- الاستنتاج الأول للنظرية

(إذا أعطيت قيمة ضلعين في المثلث السابق أعطتك النظرية قيمة الضلع الثالث والزاوية المعبرة عن نتيجة عمل المنظومة الاقتصادية كبرهان).

احتمالات الاستنتاج الأول للنظرية

أ- الاحتمال الأول: الاستنتاج الأول للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة المخرجات الاقتصادية وقيمة المدخلات الاقتصادية كمعطيات (الضلع الأول والثاني) أعطتك النظرية معيار التقييم الاقتصادي (الضلع الثالث) وقيمة ناتج عمل المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج معيار التقييم الاقتصادي والناتج الاقتصادي وهم علي النحو التالي:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٩٠٠ جم

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي (قيمة صافي الربح).
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

الناتج الاقتصادي (الربح) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٩٠٠ – ٨٠٠ = ١٠٠

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * 0.5)) / الناتج الاقتصادي (الربح)

= (٩٠٠– (٨٠٠) * ٠,٥) / ١٠٠ = ٥

الحالة الثانية: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية حالة التعادل (أي لا يوجد ربح أو خسارة)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي.
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

الناتج الاقتصادي (تعادل) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٨٠٠ – ٨٠٠ = صفر

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * 0.5)) / الناتج الاقتصادي (تعادل)

= ٨٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥) / صفر = قيمة غير معرفة (ما لا نهاية)

الحالة الثالثة: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية خسائر (أي تكون قيمة المبيعات اقل من القيمة الإجمالية لتكلفة المبيعات واكبر من نصف قيمة تكلفة المبيعات)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٧٠٠ جم

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي.
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

الناتج الاقتصادي (خسائر) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٧٠٠ – ٨٠٠ = -١٠٠

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / الناتج الاقتصادي (خسائر)

= (٧٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥)) / -١٠٠ = -٣

الحالة الرابعة: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية خسائر (أي تكون قيمة المبيعات تساوي نصف قيمة تكلفة المبيعات)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٤٠٠ جم

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي.
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

الناتج الاقتصادي (خسائر) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٤٠٠ – ٨٠٠ = -٤٠٠

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) /الناتج الاقتصادي (خسائر)

= (٤٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥)) / ٤٠٠- = صفر

الحالة الخامسة: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية خسائر (أي تكون قيمة المبيعات اقل من نصف قيمة تكلفة المبيعات)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٣٠٠ جم

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي.
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

*) الناتج الاقتصادي (خسائر) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٣٠٠ – ٨٠٠ = ٥٠٠-

*) معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / الناتج الاقتصادي (خسائر)

= (٣٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥)) / ٥٠٠- = ٠,٢

ملحوظة : هذا الاحتمال بحالاته الخمسة يستخدم في التقييم الاقتصادي

من الحالات الخمسة يمكن تلخيص دلائل معيار التقييم الاقتصادي في شكل الجدول التالي:

من الحالات الخمسة يمكن تلخيص دلائل معيار التقييم الاقتصادي في شكل الجدول التالي:

حالات نتائج الشركة	دلائل درجات معيار التقييم
١- حالة الربح	في هذه الحالة تكون درجة معيار التقييم هي الأرقام الموجبة الصحيحة أو الأرقام الصحيحة شاملة كسور وتنقسم إلي: من درجة ١حتي ٢ تعبر عن درجة ممتازة من درجة ٢,٠١ حتي ٤ تعبر عن درجة جيد جدا من درجة ٤,٠١ حتي ٧ تعبر عن درجة جيد من درجة ٧,٠١ حتي ١٢ تعبر عن درجة مقبول من درجة ١٢,٠١ حتي ٥٠ تعبر عن درجة ضعيف درجة ٥٠,٠١ حتى مالانهاية تعبر عن درجة ضعيف جدا
٢- حالة التعادل	في هذه الحالة تكون درجة معيار التقييم غير معرفة القيمة أي تساوي ما لانهاية
٣-١ حالة خسائر : (عندما تكون الإيرادات اكبر من متوسط التكلفة واقل من إجمالي التكلفة)	في هذه الحالة تكون درجة معيار التقييم هي الأرقام السالبة الصحيحة أو الأرقام الصحيحة شاملة الكسور
٣-٢ حالة خسائر : (عندما تكون الإيرادات مساويا لمتوسط إجمالي التكلفة)	في هذه الحالة تكون درجة معيار التقييم تساوي صفر
٣-٣ حالة خسائر: (عندما تكون الإيرادات اقل من متوسط التكلفة)	في هذه الحالة تكون درجة معيار التقييم هي الأرقام الموجبة العشرية فقط

ملحوظة مهمة جدا: من الجدول السابق إذا ذكرت قيمة المعيار لوحده دل علي مدي نجاح الوحدة الاقتصادية سواء حققت ربح أو تعادل أو خسارة وهذا هو الهدف الأساسي من استخدام النظرية الهندسية

ب- الاحتمال الثاني من الاستنتاج الأول للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة المخرجات الاقتصادية وقيمة معيار التقييم الاقتصادي كمعطيات (الضلع الأول والثالث) أعطتك النظرية قيمة المدخلات الاقتصادية (الضلع الثاني) ونتيجة المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج قيمة المدخلات الاقتصادية والناتج الاقتصادي وهم علي النحو التالي:

هنا سوف نستخدم الحالة الأولي وهي تحقيق أرباح (يمكن للقارئ أن يستخدم نفس المعادلات مع الحالات الأربعة الاخري (حالة التعادل – حالة خسائر عندما يكون الايراد اقل من قيمة إجمالي التكاليف واكبر من نصف قيمة التكاليف – حالة الخسائر عندما يكون الإيراد مساويا لنصف قيمة التكاليف – حالة الخسائر عندما يكون الإيراد اقل من نصف قيمة التكاليف) وذلك عن طريق اختيار قيمة المعيار كما هو موضح بجدول دلائل معيار التقييم وذلك لعدم الإطالة وهو ما سنتبعه مع الاحتمالات الاخري:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٩٠٠ جم

إذا كان معيار التقييم الاقتصادي = ٥

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي (قيمة صافي الربح)
٢- قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية)

الحل:

نفترض أن قيمة تكلفة المبيعات = س

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (س * ٠,٥)) / (قيمة المبيعات – س)

٥ = (٩٠٠ – (س * ٠,٥)) / (٩٠٠ – س)

= (٩٠٠ – ٠,٥ س) = (٩٠٠ – س) * ٥

= ٩٠٠ – ٠,٥ س = ٤٥٠٠ – ٥ س

= ٤,٥ س = ٣٦٠٠

س = ٨٠٠

أي قيمة تكلفة المبيعات = ٨٠٠ جم

*) الناتج الاقتصادي (الربح) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٩٠٠ – ٨٠٠ = ١٠٠

ملحوظتان:

١- توصلنا لقيمة التكاليف نفسها والتي كانت في الحالة الأولي من الاحتمال الأول في الاستنتاج الأول عندما كان البرهان (معيار التقييم كان يساوي ٥)

٢- يستخدم هذا الاحتمال لإعداد التكاليف المعيارية للوحدة الاقتصادية فعندما يكون هناك سعر بيع سائد للمنتج (وليكن في حالتنا هذه يساوي ٩٠٠ جم) ونرغب أن نحقق أرباحا عند معيار ٥ سوف يعطينا هذا الاحتمال قيمة التكلفة المعيارية للمنتج والتي توصلنا إليها في حالتنا هذه والتي تساوي ٨٠٠ جم

ج- الاحتمال الثالث من الاستنتاج الأول للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة المدخلات الاقتصادية وقيمة معيار التقييم الاقتصادي كمعطيات (الضلع الثاني والثالث) أعطتك النظرية قيمة المخرجات الاقتصادية (الضلع الأول) ونتيجة المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج قيمة المخرجات الاقتصادية والناتج الاقتصادي وهم علي النحو التالي:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

إذا كان معيار التقييم الاقتصادي = ٥

المطلوب:

١- الناتج الاقتصادي (قيمة صافي الربح).
٢- قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية)

الحل:

نفترض أن قيمة المبيعات = ص

***) معيار التقييم الاقتصادي = (ص– (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥))/ (ص– قيمة تكلفة المبيعات)**

٥ = (ص – (٨٠٠ * ٠,٥)) / (ص – ٨٠٠)

= (ص – ٤٠٠) = (ص–٨٠٠) * ٥

= ص – ٤٠٠ = ٥ ص – ٤٠٠٠

٤ ص = ٣٦٠٠

ص = ٩٠٠

أي قيمة المبيعات = ٩٠٠ جم

الناتج الاقتصادي (الربح) = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ٩٠٠ – ٨٠٠ = ١٠٠

ملحوظتان:

١- توصلنا لقيمة المبيعات نفسها والتي كانت في الحالة الأولي من الاحتمال الأول في الاستنتاج الأول عندما كان البرهان (معيار التقييم كان يساوي ٥)

٢- يستخدم هذا الاحتمال لتسعير المنتج في الوحدة الاقتصادية فعندما يكون هناك معرفة بقيمة التكلفة (ولتكن في حالتنا تساوي ٨٠٠ جم) ونرغب أن نحقق أرباحا عند معيار ٥ سوف يعطينا هذا الاحتمال سعر بيع الوحدة والتي توصلنا إليها (في حالتنا هذه سوف يساوي سعر البيع ٩٠٠ جم)

٢-الاستنتاج الثاني للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة ضلع واحد في المثلث السابق والزاوية المعبرة عن نتيجة المنظومة الاقتصادية أعطتك النظرية قيمة الضلعين الآخرين (كبرهان)

احتمالات الاستنتاج الثاني للنظرية

أ- الاحتمال الأول من الاستنتاج الثاني والرابع للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة المخرجات الاقتصادية (الضلع الأول) وقيمة نتيجة المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) أعطتك النظرية قيمة المدخلات الاقتصادية ومعيار التقييم الاقتصادي (الضلع الثاني والثالث) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج قيمة المدخلات الاقتصادية ومعيار التقييم الاقتصادي وهم علي النحو التالي:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ٩٠٠ جم

إذا كانت قيمة الناتج الاقتصادي = ١٠٠ جم

المطلوب:

١- قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية).

٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

قيمة تكلفة المبيعات = قيمة المبيعات – قيمة الناتج الاقتصادي

= ٩٠٠ – ١٠٠ = ٨٠٠ جم

معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / الناتج الاقتصادي

= (٩٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥)) / ١٠٠ = ٥

ملحوظة :

توصلنا لقيمة تكلفة المبيعات نفسها والتي كانت في الحالة الأولي من الاحتمال الأول في الاستنتاج الأول والتي كانت تساوي ٨٠٠ وكذلك لقيمة المعيار نفسه والذي كان يساوي ٥ عندما كانت قيمة المبيعات تساوي ٩٠٠ وناتج الاقتصادي يساوي ١٠٠ جم

ب- الاحتمال الثاني من الاستنتاج الثاني والخامس للنظرية

إذا أعطيت للنظرية قيمة المدخلات الاقتصادية (الضلع الثاني) وقيمة نتيجة المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) أعطتك النظرية قيمة المخرجات الاقتصادية ومعيار التقييم الاقتصادي (الضلع الأول والثالث) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج قيمة المخرجات الاقتصادية ومعيار التقييم الاقتصادي وهم علي النحو التالي:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٨٠٠ جم

إذا كانت قيمة الناتج الاقتصادي = ١٠٠ جم

المطلوب:

١- قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية).
٢- معيار التقييم الاقتصادي.

الحل:

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + قيمة الناتج الاقتصادي

= ٨٠٠ + ١٠٠ = ٩٠٠ جم

معيار التقييم الاقتصادي =(قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / الناتج الاقتصادي

= (٩٠٠ – (٨٠٠ * ٠,٥)) / ١٠٠ = ٥

ملحوظة :

توصلنا لقيمة المبيعات نفسها والتي كانت في الحالة الأولي من الاحتمال الأول في الاستنتاج الأول والتي كانت تساوي ٩٠٠ وكذلك لقيمة المعيار نفسه والذي كان يساوي ٥ عندما كانت قيمة تكلفة المبيعات تساوي ٨٠٠ وناتج الاقتصادي يساوي ١٠٠

ح- الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية

إذا أعطيت للنظرية معيار التقييم الاقتصادي (الضلع الثالث) وقيمة نتيجة المنظومة الاقتصادية (وهي احدي زوايا المثلث) أعطتك النظرية قيمة المدخلات الاقتصادية والمخرجات الاقتصادية (الضلع الأول والثاني) كبرهان.

والأتي المعادلات التي تستخدم لاستخراج قيمة المدخلات والمخرجات الاقتصادية وهم علي النحو التالي:

الحالة الأولي: عندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا (مثال)

إذا كانت قيمة الناتج الاقتصادي = ١٠٠ جم

إذا كان قيمة معيار التقييم الاقتصادي = ٥

المطلوب:

١- قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية).
٢- قيمة تكلفة المبيعات (وهو من المدخلات الاقتصادية).

الحل:

قيمة تكلفة المبيعات = ((الناتج الاقتصادي * معيار التقييم) – (الناتج الاقتصادي))* ٢

= ((١٠٠ * ٥) – (١٠٠)) * ٢

= ٨٠٠ جم

*) قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + قيمة الناتج الاقتصادي

= ٨٠٠ + ١٠٠ = ٩٠٠ جم

ملحوظتان :

١- توصلنا لقيمة المبيعات والتي تساوي ٩٠٠ وكذلك لقيمة تكلفة المبيعات نفسها والتي تساوي ٨٠٠ واللتان كانتا في الحالة الأولي من الاحتمال الأول في الاستنتاج الأول عندما كانت قيمة الناتج الاقتصادي تساوي ١٠٠ وقيمة معيار التقييم والذي كان يساوي ٥

٢- معادلات هذا الاحتمال مهمة جدا لأنها تستخدم في إعداد الموازنة التقديرية (لأنها تحدد قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات الواجب تنفيذها لتحقيق أرباح مرغوب في تحقيقها لمعيار نحدده ويهدف إلي الربحية) فهذه الموازنة التقديرية تستخدم كعلاج لبعض الأمراض التي قد تظهر.

رابعا: ملخص لاحتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

الاحتمال	المعطيات		البرهان	
١	تكلفة المبيعات ٨٠٠	المبيعات ٩٠٠	ناتج النشاط ١٠٠	معيار التقييم ٥
٢	المبيعات ٩٠٠	معيار التقييم ٥	ناتج النشاط ١٠٠	تكلفة المبيعات ٨٠٠
٣	تكلفة المبيعات ٨٠٠	معيار التقييم ٥	ناتج النشاط ١٠٠	المبيعات ٩٠٠
٤	المبيعات ٩٠٠	ناتج النشاط ١٠٠	تكلفة المبيعات ٨٠٠	معيار التقييم ٥
٥	تكلفة المبيعات ٨٠٠	ناتج النشاط ١٠٠	المبيعات ٩٠٠	معيار التقييم ٥
٦	معيار التقييم ٥	ناتج النشاط ١٠٠	تكلفة المبيعات ٨٠٠	المبيعات ٩٠٠

نلاحظ علي الجدول السابق صحة البنية الهندسية لنظرية الاقتصاد الجيني الهندسية وهذا يرجع إلي:

١- عندما وفرنا المعطيات مكنتنا النظرية للوصول إلي البرهان (النتيجة)

٢- وعندما استخدمنا نفس البرهان (النتيجة) مكنتنا النظرية من الوصول إلي نفس المعطيات السابقة.

٣- **ملاحظات علي مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (دلائل معيار التقييم):**

١- حققت النظرية الهندسية (نظرية الاقتصاد الجيني) منطقها الهندسي ألا وهومعيار التقييم الاقتصادي يعتبر أداة قياس لعمل المنظومة الاقتصادية (وذلك يرجع إلي انه إذا ذكر معيار التقييم الاقتصادي وحده دل علي مدي نجاح المنظومة الاقتصادية من عدمه هذه هي الميزة الأساسية لاستخدام النظرية الهندسية)

٢- من خلال استخدام معيار التقييم يمكن معرفة مدي نجاح الشركات المختلفة (الاقتصاد الجزئي) وكذلك القطاعات المختلفة وأيضا مدي النجاح الاقتصادي للدولة من عدمه (الاقتصاد الكلي) بصفة عامة (انظر إلي نماذج التشخيص).

٣- كما يمكننا استخدام معيار التقييم في تحديد نوع المرض من ضمن أمراض كثيرة تحدث سواء للشركة أو القطاع أو للدولة, أي أصبح معيار التقييم أداة تشخيص تكتشف الأمراض التي تصيب جميع الخلايا المكونة للبنية الاقتصادية سواء للشركات أو القطاعات أو المنظومة الاقتصادية للدولة (أي أصبح معيار التقييم أداة تشخيص لجينات تلك الخلايا والمكونة للبنية الاقتصادية سواء للشركات أو القطاعات أو المنظومة الاقتصادية للدولة كما سنوضحه في نماذج التشخيص)

مما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الجيني بأنه هو العلم الذي يبحث في الخصائص الكامنة لعلم الاقتصاد من اجل الوصول إلي كيفية عمل هذه المنظومة (سواء في حالة صحة أو مرض هذه المنظومة) من اجل تحديد الأمراض التي تصيب علم الاقتصاد (سواء الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي) ولمعرفة الأسباب التي تؤدي إلي هذه الأمراض وكيفية علاجها لضمان سلامة عمل المنظومة الاقتصادية من أي أزمات.

الفصل الرابع:

استخدامات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في انشاء النماذج الاقتصادية

استخدامات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في انشاء النماذج الاقتصادية

اولا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الجزئي

١- دراسة عملية لنموذج تقييم الشركات

ملحوظة:

استهدفت هذه الدراسة أن يكون علم الاقتصاد الجيني من العلوم التطبيقية من اجل أن يستفيد منها كافة طوائف المجتمع لذا قدم الاقتصاد الجيني نماذج مبرمجة متاحة مجانا علي الموقع www.geneec.com وذلك تسهيلا في الاستخدام وأكثر نفعا في خدماته التي يقدمها حيث لا يحتاج المستخدم إلا إدخال بيانات بسيطة ومن خلال ضغطه علي الزر يري ما يفيده ومن امثلة هذه النماذج (علي مستوي الاقتصاد الجزئي) نموذج يكشف جميع المشكلات الاقتصادية التي تواجه جميع الشركات في العالم بصرف النظر عن أنشطتها أو أحجامها أو جنسياتها أو البيئة التي تعمل فيها وهذا النموذج علي النحو التالي:

أ- الهدف من نموذج تقييم الشركات

معرفة الخصائص التي تتميز بها الشركة وكذلك معرفة المشاكل الاقتصادية التي تواجها الشركة وكيفية علاجها.

ب- **مدخلات نموذج تقييم الشركات**

١- قيمة المبيعات
٢- قيمة تكلفة المبيعات
٣- قيمة المصاريف العمومية
٤- قيمة الفائدة المدينة
٥- قيمة الإيرادات الاخري
٦- قيمة إجمالي الأصول

مثال عملي

فيما يلي مثال عملي يوضح كيفية عمل نموذج تقييم الشركات وكيفية اكتشافه للأمراض الاقتصادية وكيفية وضع العلاج بصورة تلقائية.

إذا أتيحت لنا البيانات التالية عن شركة ما (القيمة بالمليون جنيه مصري)

١- قيمة المبيعات (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ١٠٠٠ جم
٢- قيمة تكلفة المبيعات (وهي من المدخلات الاقتصادية)= ٦٠٠ جم
٣- قيمة المصاريف العمومية (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٣٥٠ جم
٤- قيمة الفائدة المدينة (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٤٠ جم
٥- قيمة الإيرادات الاخري (وهي من المخرجات الاقتصادية) = ١٠ جم
٦- إجماليالأصول (وهي من استخدامات للمصادر الاقتصادية)= ١٠٠٠٠ جم

اجراء عملية التقييم:

أولا: قياس درجة كفاءة منتج هذه الشركة

يجب معرفة قيمة معيار التقييم الاقتصادي والذي يقيس درجة كفاءة المنتج وبالتالي نتعرف علي:

١- الدستور الإداري للشركة والذي يعرفنا حجم الإنتاج– المرونة السعرية للمنتجات – منح الخصومات علي سعر البيع – التعامل مع الائتمان – طلبات الشركة من السادة المسئولين في الدولة...الخ)
٢- الصفات الواجب توافرها في كل من مدير الإنتاج ومدير التسويق والمدير المالي والمدير العام (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وهو ترشيد للعنصر البشري)

احتساب معيار التقييم الاقتصادي لمنتج هذه الشركة

احتساب مجمل الربح = قيمة المبيعات – قيمة تكلفة المبيعات

= ١٠٠٠ – ٦٠٠ = ٤٠٠

قياس درجة كفاءة المنتج = **(قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / مجمل الربح**

= (١٠٠٠ – (٦٠٠ * ٠,٥)) / ٤٠٠ = ١,٧٥

وبالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ١,٧٥ تعتبر كفاءة ممتاز وهذا يعني:

١- الدستور الإداري لهذه الشركة

سنذكر النقاط الرئيسية باختصار أما التفصيل فهو موجود بالتقرير الذي يخرج من هذا النموذج من خلال الموقع www.geneec.com علي النحو التالي:

أ- بالنسبة لحجم الإنتاج

ليس مطلوب إنتاج عدد كبير من الوحدات من اجل تغطية كافة المصاريف لتحقيق صافي ربح مكافئ علي رأس المال بمعني إذا أتيحت الفرصة أمام الشركة لإنتاج عدد كبير من الوحدات فان ذلك سوف يصب مباشرة وايجابيا علي زيادة صافي أرباح الشركة.

ب- بالنسبة للمرونة السعرية لمنتج هذه الشركة

يسمح هذا المنتج بالتعامل مع خصم علي سعر البيع ويستوعب ارتفاع في تكلفة المنتج إذا حدث ذلك ويمكنه التعامل مع الائتمان البنكي.

ج- **الصفات الواجب توافرها في كل من مدير الإنتاج ومدير التسويق والمديرالمالي والمدير العام**

أولا:الصفات المطلوبة في مدير الإنتاج

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
١- أن يكون مبدع لعمل منتج ذات مواصفات وجودة عالية ٢- الخبرة المطلوبة للإنتاج ليس كبيرا بقدر ما هو مطلوب لتحسين جودة المنتج ٣- يتعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون ٤- لا يبخل علي المنتج حتى يظهره بالمواصفات والجودة المطلوبة تسويقيا ٥- ليس مطلوبا منه العمل تحت ضغوط ٦- يأخذ قراره بتأني من اجل الإبداع ٧- له فسحة من الوقت من اجل الإبداع	١- أن يكون قادرا علي إنتاج عدد كبير جدا من المنتج ٢- الخبرة المطلوبة للإنتاج كبير جدا ٣- يتعامل مع فريق الإنتاج بروح القائد ٤- يكون حريصا جدا اتجاه تكاليف المنتج ٥- له القدرة علي التعامل تحت ضغوط كثيرة ٦- يأخذ قراره سريعا من اجل انجاز المطلوب منه ٧- ليس لديه وقت حتى ينجز الكمية المنتجة

ثانيا: التحقق من إنتاجية إدارةالإنتاج (مدير الإنتاج)

١- الموازنات المطلوب تحقيقها (القيم لتكلفة الإنتاج)

اسم المنتج	الموازنة الأساسية	الموازنة الائتمانية	موازنة خصم علي أسعار البيع	موازنة زيادة تكلفة المنتج	إجمالي الموازنات
(أ) (ب) (ج)					
الإجمالي					

٢- المتحقق من تنفيذ الموازنات المطلوب تحقيقها عن الفترة من / / ٢ حتي / / ٢

اسم المنتج	الموازنة الأساسية		الموازنة الائتمانية		موازنة خصم علي أسعار المنتج		موازنة زيادة تكلفة المنتج		إجمالي الموازنات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(أ)										
(ب)										
(ج)										
الإجمالي										

ثالثا: علاقة إدارةالإنتاج بدورة رأس المال العامل

أ- بالنسبة للأموال

١- هل تتوفر سيولة من اجل شراء المواد الخام ودفع أجور العاملين وشراء مستلزمات التصنيع في الوقت المناسب ؟

الإجابة/

٢- هل تتوافر المعدات والأجهزة (الأصول الإنتاجية) لانجاز ما هو مطلوب إنتاجه ؟

الإجابة/

٣- هل هناك مشاكل في صيانة المعدات والأجهزةمما تؤدي إلي تعطل الإنتاجية ؟

الإجابة/

٤- هل هناك مشاكل في شراء الكمية المحددة من المواد الخام وكذلك مستلزمات التصنيع ؟

الإجابة/

٥- هل الشركة تواجه مشكلة ارتفاع تكلفة شراء المواد الخام ومستلزمات التصنيع ؟

الإجابة/

ب- بالنسبة للعاملين

٦- هل عدد العاملين في الإنتاج كاف ومدرب ؟

الإجابة/

٧- هل توجد خطة إنتاجية واضحة لإدارةالإنتاج ؟

الإجابة/

ج- **بالنسبة للمنتج**

٨- هل منتج الشركة يخرج بالمواصفات المطلوبة تسويقيا (حتى يشبع رغبات المستهلك) أي يتم اختباره قبل خروجه إلي السوق ؟

الإجابة/

٩- هل تكلفة المنتج في حدود المتفق عليه من قسم التكاليف بالإدارة المالية ؟

الإجابة/

ملخص (كمثال) لنموذج الاقتصاد الجيني لإدارة الإنتاج لشركة /

أولا: الصفات المطلوبة في مدير الإنتاج (لمنتج درجة كفاءته ضعيف)

١- غيرقادر علي التعامل تحت ضغوط كثيرة

٢- بطئ في اتخاذ قراره وبالتالي اثر ذلك سلبا علي الإنتاجية

ثانيا: التحقق من إنتاجيةإدارةالإنتاج (مدير الإنتاج)

حقق إنتاجية لمنتج (أ) بنسبة ٨٠ % من الموازنات المطلوب تحقيقها في / / ٢

حقق إنتاجية لمنتج (ب) بنسبة ٦٠ % من الموازنات المطلوب تحقيقها في / / ٢

حقق إنتاجية لمنتج (ج) بنسبة ٩٠ % من الموازنات المطلوب تحقيقها في / / ٢

ثالثا: علاقة إدارةالإنتاج بدورة رأس المال العامل

١- هناك مشاكل في السيولة لشراء المواد الخام الخاصة بمنتج (ب) مع عدم توافر العملة الصعبة لاستيرادها.

٢- توجد مشكلة في صيانة المعدات الإنتاجية والخاصة بالمنتج (ب) لعدم وجود متخصص لإصلاحها.

نموذج الاقتصاد الجيني لإدارة التسويق

أولا: الصفات المطلوبة في مدير التسويق

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
- له القدرة علي استخدام أسلوب التفاوض والإقناع في العملية التسويقية - له القدرة علي إظهار جودة ومواصفات المنتج - له القدرة علي التعامل مع فريق التسويق بروح التعاون - أن يكون مبدعا في التعامل مع القوة الشرائية المتاحة له في الأسواق - له القدرة علي استخدام أسعار المنتج بمرونة عالية في العملية التسويقية - له القدرة علي استخدام أسلوب التسهيلات والخصومات لترويج منتجاته	- له القدرة علي الانتشار وفتح أسواق جديدة - له القدرة علي بيع اكبر كمية من المنتج - له القدرة علي التعامل مع فريق التسويق بروح القائد - له القدرة علي التحصيل النقدي - له القدرة علي الالتزام بالتسعيرة المحددة للمنتجات التي يسوقها - له القدرة علي الالتزام بسياسات الشركة من ناحية التسهيلات والخصومات

ثانيا: التحقق من إنتاجية إدارة التسويق (مدير التسويق)

١- الموازنات المطلوب تحقيقها (قيمة المبيعات)

اسم المنتج	الموازنة الأساسية	الموازنة الائتمانية	موازنة خصم علي أسعار البيع	موازنة زيادة تكلفة المنتج	إجمالي الموازنات
(أ)					
(ب)					
(ج)					
الإجمالي					

٢- المتحقق من تنفيذ الموازنات المطلوب تحقيقها عن الفترة من / / ٢ حتى / / ٢

اسم المنتج	الموازنة الأساسية		الموازنة الائتمانية		موازنة خصم علي أسعار المنتج		موازنة زيادة تكلفة المنتج		إجمالي الموازنات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(أ)										
(ب)										
(ج)										
الإجمالي										

ثالثا: علاقة إدارة التسويق بدورة رأس المال العامل

بالنسبة للأموال

١- هل يوجد أموال متاحة لعمل حملات تعريفية بالمنتج ؟

الإجابة/

٢- هل توجد أموال متاحة لتوصيل المنتج في المكان المناسب للمستهلك وفي الوقت المناسب ؟

الإجابة/

بالنسبة للعاملين

١- هل يوجد عدد كاف من العاملين في إدارة التسويق (للبيع والتحصيل) ؟

الإجابة/

٢- ما مدي توافر الصفات المطلوبة في عمال التسويق مع متطلبات منتجات الشركة ؟

الإجابة/

٣- هل إدارة التسويق قادرة علي تسويق الكم الزائد من المنتجات عندما تتعامل الشركة مع كل من الائتمان – خصم علي سعر البيع –عندما تزيد تكلفة المنتج ؟

الإجابة/

بالنسبة للمنتج

١- ما هي المدة الذي يمكث فيها المنتج التام حتى يتم بيعه ؟

الإجابة/

٢- ما هي المدة التي يتم فيها تحصيل قيمة المبيعات بعد بيعها ؟

الإجابة/

٣- هل يتم الالتزام بسياسات الشركة من ناحية التسعير ؟

الإجابة/

٤- هل يتم الالتزام بسياسات الشركة من ناحية منح خصومات علي أسعار البيع؟

الإجابة/

٥- هل يتم الالتزام بسياسات الشركة من ناحية منح تسهيلات لعملاء الشركة ؟

الإجابة/

٦- هل توجد خطة تسويقية واضحة لإدارة التسويق ؟

الإجابة/

٧- كيف تعاملت إدارة التسويق مع القوة الشرائية للمستهلك ؟

الإجابة/

متطلبات السوق

١- هل الفجوة التسويقية المتاحة داخل الدولة تسمح بالمزيد بالبيع من هذا المنتج أم يتطلب الأمر إلي فتح أسواق جديدة خارج البلاد ؟

الإجابة/

٢- هل المنتج يشبع رغبات المستهلك أم لا ؟

الإجابة/

٣- هل المنتج ذات مواصفات وجودة مطلوبة تسويقيا ؟

الإجابة/

٤- هل المنتج يصل إلي المستهلك في الوقت المناسب ؟

الإجابة/

٥- هل المنتج يصل إلي المستهلك في المكان المناسب ؟

الإجابة/

٦- هل المنتج يتم تعريفه للمستهلك بصورة صحيحة ؟

الإجابة/

٧- هل المنتج يصل إلي المستهلك بالأسعار المنافسة ؟

الإجابة/

٨- هل المنتج قادر علي التعامل مع مختلف القوة الشرائية للمستهلك ؟

الإجابة/

الملخص

يكتب هنا ملخص نموذج الاقتصاد الجيني لإدارة التسويق لشركة /

نموذج الاقتصاد الجيني للإدارة المالية

أولا: الصفات المطلوبة في المدير المالي

١- أن يمتلك فكر منطقي يربط بين الأسباب والنتيجة.
٢- أن يتميز بالصبر والذي يمكنه من الإشراف والمتابعة الدائمة.
٣- أن يكون مبدعا في عمل النماذج التي تعطي النتائج المطلوبة.
٤- أن يتحمل المسئولية من اجل مواجهة العقبات التي تحدث للشركة.
٥- أن يكون قادرا علي التواصل مع جميع إدارات الشركة.

ثانيا: التحقق من إنتاجية أو المهام المطلوبة من الإدارة المالية (المدير المالي) والتي تتمثل في

أ- متابعة إدارةالإنتاج

١- هل الشركة تمتلك نظام للرقابة علي المخازن (سواء مخازن مواد خام أو بضاعة جاهزة للبيع) ؟
٢- هل تمتلك الإدارة المالية قسم خاص بالتكاليف الفعلية والمعيارية لمنتجات الشركة أم لا
٣- هل الشركة تمتلك السيولة اللازمة والخاصة بدورة رأس المال العامل أم لا ؟
٤- هل الإدارة المالية تمتلك دفتر أستاذ مساعد الموردين لمعرفة الأرصدة والمطلوب سدادها ؟
٥- هل تقوم الإدارة المالية بإعداد الموازنات الإنتاجية للمتابعة من اجل التحقق من إنتاجية إدارة الإنتاج؟

١- الموازنات المطلوب تحقيقها (القيم لتكلفة الإنتاج)

اسم المنتج	الموازنة الأساسية	الموازنة الائتمانية	موازنة خصم علي أسعار البيع	موازنة زيادة تكلفة المنتج	إجمالي الموازنات
(أ) (ب) (ج)					
الإجمالي					

٢- المتحقق من تنفيذ الموازنات المطلوب تحقيقها عن الفترة من / / ٢ حتى / / ٢

اسم المنتج	الموازنة الأساسية		الموازنة الائتمانية		موازنة خصم علي أسعار المنتج		موازنة زيادة تكلفة المنتج		إجمالي الموازنات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(أ) (ب) (ج)										

متابعة إدارة التسويق

١- هل قسم التكاليف يقوم بالتسعير العلمي لمنتجات الشركة ؟
٢- هل توجد نماذج متابعة لمعرفة المدة الذي يستغرقها المنتج التام حتى بيعه ؟
٣- هل توجد نماذج متابعة لمعرفة المدة التي تستغرقها إدارة التسويق لتحصيل قيمة المبيعات ؟
٤- هل الإدارة المالية تمتلك دفتر لتحليل المبيعات لمعرفة حجم المبيعات لكل منتج والفترات التي يباع فيها ؟
٥- هل الإدارة المالية تمتلك أستاذ مساعد العملاء لمعرفة الأرصدة والمطلوب تحصيلها
٦- هل توجد سيولة للتعريف بمنتجات الشركة ؟
٧- هل توجد سيولة لتوفير منتجات الشركة في المكان المناسب والوقت المناسب ؟
٨- هل تقوم الإدارة المالية بإعداد الموازنات التسويقية للمتابعة من اجل التحقق من إنتاجية إدارة التسويق (مدير التسويق) ؟

٣- الموازنات المطلوب تحقيقها (القيم لمبيعات منتجات الشركة)

اسم المنتج	الموازنة الأساسية	الموازنة الائتمانية	موازنة خصم علي أسعار البيع	موازنة زيادة تكلفة المنتج	إجمالي الموازنات
(أ) (ب) (ج)					
الإجمالي					

٤- المتحقق من تنفيذ الموازنات المطلوب تحقيقها عن الفترة من / / ٢ حتى/ /٢

اسم المنتج	الموازنة الأساسية		الموازنة الائتمانية		موازنة خصم علي أسعار المنتج		موازنة زيادة تكلفة المنتج		إجمالي الموازنات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(أ) (ب) (ج)										

متابعة المصاريف العمومية

١- هل توجد لائحة مالية تحدد الأتي:

أ- من له حق اعتماد الصرف وأوجه الصرف.

ب- كيفية تحديد المراجعة قبل وبعد الصرف.

ج- تحدد أسلوب كيفية تحفيز العاملين والموظفين بالشركة ؟

٢- هل يوجد دفتر تحليل للمصاريف بحيث يتم الرقابة عليها من اجل اتخاذ القرار المناسب بشأنها ؟

متابعة تسديد القروض وفوائدها

١- هل الإدارة المالية تنصح بالتعامل مع البنوك أم تفضل زيادة رأس مالها ؟

٢- هل يتم معرفة تأثير الفوائد المدينة علي العملية الإنتاجية والتسويقية وكذلك علي نتيجة قائمة الدخل ؟

٣- هل يعمل موازنة خاصة بالفوائد المدينة (الموازنة الائتمانية)

٤- هل يوجد دفتر تحليلي لسداد القروض وفوائدها.

متابعة فوائض السيولة الموجودة بالشركة

١- هل تستغل فوائض السيولة الموجودة بالشركة في نشاط الشركة أم في خارجها؟

٢- ما هو تأثير تحقيق إيرادات خارجة عن نشاط الشركة علي نتائج الشركة ؟

متابعة نتائج النظام المحاسبي

١- هل الإدارة المالية تراقب حركة وأرصدة الخزينة ؟

٢- هل الإدارة المالية تراقب حركة وأرصدة البنوك ؟

٣- هل الإدارة المالية تراقب قيم الأصول الخاصة بالشركة ؟

٤- ما هي المدة التي تستخرج فيها القوائم المالية (قائمة الدخل – الميزانية – قائمة حقوق أصحابرأس المال – قائمة التدفقات النقدية).

٥- ما هي توصيات المدير المالي نتيجة استقراءه للقوائم المالية والتي تحسن من أداء العملي للشركة.

إدارة أموال الشركة وتأمينها

١- هل المدير المالي قام بعمل وثائق التامين علي أصول الشركة وكذلك علي سيولتها ؟

٢- هل السيولة الموجودة بالشركة مناسبة مع دورة رأس المال العامل (من شراء المواد الخام وإعداد المنتج حتى يصبح منتج تام قابل بيعه – ثم بيع المنتج – ثم التحصيل ليدخل مرة أخري في دورة رأس مال عامل جديد) ؟

نموذج الاقتصاد الجيني للمدير العام

أولا: الصفات المطلوبة في المدير العام

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
أولا: الصفات الشخصية ١- أن يكون له القدرة علي قراءة النتائج جيدا من اجل اتخاذ القرار السليم لتصحيح مسار عمل الشركة ٢- أن يكون مرنا حسب الموقف فيكون صارما إذا تطلب الأمر ذلك وان يكون لينا إذا كان الأمر يتطلب ذلك ٣- أن يكون عنده القدرة التامة علي قيادة الآخرين ٤- أن يتعامل بمنطق الأب يسعي لتحقيق مصلحة العاملين بالشركة وفي نفس الوقت يحقق أهداف الشركة ٥- له القدرة التامة علي التواصل والتعامل مع جميع إدارات الشركة والجهات الخارجية	أولا: الصفات الشخصية ١- أن يكون له القدرة علي قراءة النتائج جيدا من اجل اتخاذ القرار السليم لتصحيح مسار عمل الشركة ٢- أن يكون مرنا حسب الموقف فيكون صارما إذا تطلب الأمر ذلك وان يكون لينا إذا كان الأمر يتطلب ذلك ٣- أن يكون عنده القدرة التامة علي قيادة الآخرين ٤- أن يتعامل بمنطق الأب يسعي لتحقيق مصلحة العاملين بالشركة وفي نفس الوقت يحقق أهداف الشركة ٥- له القدرة التامة علي التواصل والتعامل مع جميع إدارات الشركة والجهات الخارجية

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
ثانيا: صفات تخص النشاط ١- لا يعمل تحت ضغوط كثيرة في العمل ٢- يجب أن يتخذ القرار بتمهل ٣- لا يشترط خبرات كبيرة بالنشاط ٤- يمكن استخدام الحوافز المالية لتشجيع العاملين	ثانيا: صفات تخص النشاط ١- يعمل تحت ضغوط كثيرة في العمل ٢- يجب أن يتخذ القرار بسرعة ٣- يشترط خبرات كبيرة بالنشاط ٤- يكون حريصا في الإنفاق المالي

المهام المنوط بها المدير العام

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
ثالثا: المهام المنوط بها المدير العام ١- اعتماد خطة التوظيف بالشركة حسب احتياجات الشركة بالمواصفات التي ذكرت في نماذج الاقتصاد الجيني لكل من إدارة الإنتاج وإدارة التسويق والإدارة المالية ٢- يشارك مع الإدارة العليا في اتخاذ القرار بشأن الأموال الموجهة لزيادة الاستثمار (الأصول الثابتة) حيث يمكن تدبير هذه الأموال عن طريق التمويل الذاتي أوالبنوك ٣- يشارك مع الإدارة العليا في اتخاذ القرار بشان الأموال الموجهة لرأس المال العامل حيث يمكن تدبيرها عن طريق التمويل الذاتي أو البنوك	ثالثا: المهام المنوط بها المدير العام ١- اعتماد خطة التوظيف بالشركة حسب احتياجات الشركة بالمواصفات التي ذكرت في نماذج الاقتصاد الجيني لكل من إدارة الإنتاج وإدارة التسويق والإدارة المالية ٢- يشارك مع الإدارة العليا في اتخاذ القرار بشأن الأموال الموجهة لزيادة الاستثمار (الأصول الثابتة) حيث يفضل تدبير هذه الأموال عن طريق التمويل الذاتي فقط ٣- يشارك مع الإدارة العليا في اتخاذ القرار بشان الأموال الموجهة لرأس المال العامل حيث يمكن تدبيرها عن طريق التمويل الذاتي أو البنوك إذا كان في استطاعة مدير التسويق بيع قيمة المبيعات الزائدة والناتجة عن احتساب الفوائد المدينة

في حالة أن يكون كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن يكون كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
٤- أن يعتمد الموازنات الخاصة بكل من: أ- الموازنة التقديرية ب- الموازنة الائتمانية إن وجدت ج- موازنة خصم علي سعر البيع إن وجدت د- موازنة زيادة تكلفة المنتج إن وجدت ٥- يشارك أو يعتمد اللوائح الخاصة بالشركة (اللائحة المالية – لائحة العمل الخاصة بالشركة) ٦- قراءة القوائم المالية الفعلية لمعرفة إلي أي مدي حققت الشركة أهدافها وإذا كانت هناك معوقات يتم تحديدها والتعامل معها لأزالتها ليتم تحقيق أهداف الشركة حيث تتلخص تلك المعوقات فيما يلي: أ- بطء معدل دوران رأس المال العامل وهذا يرجع إلي احدي العناصر التالية: - تقصير في عمل العنصر البشري - عدم توفر سيولة خاصة برأس المال العامل	٤- أن يعتمد الموازنات الخاصة بكل من: أ- الموازنة التقديرية ب- الموازنة الائتمانية إن وجدت ج- موازنة خصم علي سعر البيع إن وجدت د- موازنة زيادة تكلفة المنتج إن وجدت ٥- يشارك أو يعتمد اللوائح الخاصة بالشركة (اللائحة المالية – لائحة العمل الخاصة بالشركة) ٦- قراءة القوائم المالية الفعلية لمعرفة إلي أي مدي حققت الشركة أهدافها وإذا كانت هناك معوقات يتم تحديدها والتعامل معها لأزالتها ليتم تحقيق أهداف الشركة حيث تتلخص تلك المعوقات فيما يلي: أ- بطء معدل دوران رأس المال العامل وهذا يرجع إلي احدي العناصر التالية: - تقصير في عمل العنصر البشري - عدم توفر سيولة خاصة برأس المال العامل

في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن تكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
*) منتج ليس بالمواصفات أو الجودة أو بالسعر المناسب أو ليس معرف للمستهلك أو ليس يصل إلي المستهلك في المكان أو الوقت المناسب أو تشبع السوق من هذا المنتج *) لم يتم التعامل جيدا مع القوة الشرائية للمستهلك ملحوظة: أ- يمكن تحديد العنصر الذي أصبح سببا في بطء دورة رأس المال العامل عن طريق نماذج الاقتصاد الجيني لكل من إدارة الإنتاج أو إدارة التسويق أو الإدارة المالية أو الخاصة بالمدير العام ب- يوجد إسراف في المصاريف العمومية وعلاج ذلك بتطبيق اللائحة المالية والإشراف الجيد علي أوجه الصرف والمراجعة التي تتم قبل وبعد الصرف – يتم معرفة هذا الإسراف من نموذج التقييم	*) منتج ليس بالمواصفات أو الجودة أو بالسعر المناسب أو ليس معرف للمستهلك أو ليس يصل إلي المستهلك في المكان أو الوقت المناسب أو تشبع السوق من هذا المنتج *) لم يتم التعامل جيدا مع القوة الشرائية للمستهلك ملحوظة: أ- يمكن تحديد العنصر الذي أصبح سببا في بطء دورة رأس المال العامل عن طريق نماذج الاقتصاد الجيني لكل من إدارة الإنتاج أو إدارة التسويق أو الإدارة المالية أو الخاصة بالمدير العام ب- يوجد إسراف في المصاريف العمومية وعلاج ذلك بتطبيق اللائحة المالية والإشراف الجيد علي أوجه الصرف والمراجعة التي تتم قبل وبعد الصرف – يتم معرفة هذا الإسراف من نموذج التقييم

في حالة أن يكون كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد)	في حالة أن يكون كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا)
ج- يوجد تأثير سلبي للفائدة المدينة علي نتائج الشركة ويتم علاج هذا التأثير عن طريق استبدال القرض بالتمويل الذاتي– يتم معرفة هذا الإسراف من نموذج التقييم د- يوجد سيولة فائضة بالشركة لم تستغل في تحقيق إيرادات أخري تحسن من نتائج الشركة	ج- يوجد تأثير سلبي للفائدة المدينة علي نتائج الشركة ويتم علاج هذا التأثير عن طريق استبدال القرض بالتمويل الذاتي– يتم معرفة هذا الإسراف من نموذج التقييم د- يوجد سيولة فائضة بالشركة لم تستغل في تحقيق إيرادات أخري تحسن من نتائج الشركة

ثانيا: قياس كفاءة إدارة الشركة للمصاريف العمومية

يتم قياس كفاءة إدارة الشركة للمصاريف العمومية من اجل معرفة هل حدثإسراف في هذه المصاريف أم لا. وذلك عن طريق احتساب معيار التقييم الاقتصادي الخاص بهذه المصاريف.

احتساب معيار التقييم الاقتصادي للمصاريف العمومية الخاصة بهذه الشركة

احتساب صافي الربح = قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات + قيمة المصاريف العمومية)

= ١٠٠٠ – (٦٠٠ + ٣٥٠) = ٥٠

احتساب معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات) – (تكلفة المبيعات والمصاريف * ٠,٥) / صافي الربح

= (١٠٠٠) – (٠,٥ * ٩٥٠) / ٥٠ = ١٠,٥

وبالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ١٠,٥ تعتبر كفاءة مقبول (للمصاريف العمومية)

وعند مقارنة معيار المنتج والذي كان يساوي ١,٧٥ (ممتاز) مع معيار المصاريف العمومية والذي يساوي ١٠,٥ (مقبول) نجد أن معيار المنتج قد هبط كثيرا من ممتاز إلي مقبول عندما أنفقت هذه الشركة المصاريف العمومية (بمعني أخر بسبب هذه المصاريف لم تحقق كفاءة ممتاز ولا جيد جدا ولا جيد بل حققت مقبول) وهذا يدل علي وجود إسراف في المصاريف العمومية الخاصة بهذه الشركة. وهذا يوضح كيف يكتشف النموذج المرض الموجود. ولذلك ومن اجل الحفاظ علي الموارد الاقتصادية المتاحة أمام هذه الشركة سوف يخرج نموذج التشخيص تلقائيا في أخر التقرير موازنة تقديرية واجبة التنفيذ لعلاج هذا القصور وحفاظا علي تلك الموارد.

ثالثا: قياس كفاءة إدارة الشركة للفائدة المدينة

هنا يتم معرفة هل أرباح الشركة استوعبت الفائدة المدينة أمأثرت الفائدة المدينة سلبا علي تلك الأرباح وذلك عن طريق احتساب معيار التقييم الاقتصادي الخاص بالفائدة المدينة.

احتساب معيار التقييم الاقتصادي للفائدة المدينة الخاصة بهذه الشركة

- احتساب صافي الربح = قيمة المبيعات–(قيمة تكلفة المبيعات + قيمة المصاريف العمومية + الفائدة المدينة)

= ١٠٠٠ – (٦٠٠ + ٣٥٠ + ٤٠) = ١٠

احتساب المعيار =(قيمة المبيعات) – (تكلفة المبيعات والمصاريف والفائدة المدينة x ٠,٥)/ صافي الربح

= (١٠٠٠) – (٠,٥ * ٩٩٠) / ١٠ = ٥٠,٥٠

وبالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصادية الجيني (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ٥٠,٥ تعتبر كفاءة ضعيف جدا (للفائدة المدينة)

وعند مقارنة معيار المصاريف العمومية والذي كان يساوي ١٠,٥ (مقبول) مع معيار الفائدة المدينة والذي يساوي ٥٠,٥ (ضعيف جدا) نجد أن معيار المصاريف العمومية قد هبط من مقبول إلي ضعيف جدا عندما استخدمت هذه الشركة الفائدة المدينة وهذا يدل علي أن هناك تأثير سلبي من الفائدة المدينة علي نتائج الشركة لذا سوف يخرج نموذج التشخيص موازنة ائتمانية واجبة التنفيذ تظهر قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب بيعها لتغطية الفائدة المدينة وذلك لعلاج هذا القصور وحفاظا علي تلك الموارد.

رابعا: قياس كفاءة الإدارة في تحقيق إيرادات أخري

عندما تستغل إدارة الشركة بعضا من مواردها الاقتصادية خارج نشاطها من اجل تحقيق إيرادات تساهم في تحسين نتائجها لذا نريد معرفة هل هذه الإيرادات قد أثرت إيجابا علي نتائج الشركة أم لا. وذلك عن طريق احتساب معيار التقييم الاقتصادي الخاص بالإيرادات الاخري علي النحو التالي:

احتساب معيار التقييم الاقتصادي للإيرادات الاخري الخاصة بهذه الشركة

احتساب صافي الربح = (قيمة المبيعات + إيرادات الاخري) – (قيمة تكلفة المبيعات + قيمةالمصاريف العمومية + الفائدة المدينة ان وجدت)

= (١٠٠٠ + ١٠) – (٦٠٠ + ٣٥٠ + ٤٠) = ٢٠

احتساب المعيار = (قيمة المبيعات + إيراداتأخري) – (تكلفة المبيعات والمصاريف والفائدة المدينة * ٠,٥)/ صافي الربح

= (١٠١٠) – (٩٩٠ * ٠,٥) / ٢٠

= ٢٥,٧٥

وبالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ٢٥,٧٥ تعتبر كفاءة ضعيف (للإيرادات الاخري)

وعند مقارنة معيار الفائدة المدينة والذي كان يساوي ٥٠,٥ (ضعيف جدا) مع معيار الإيرادات الاخري والذي يساوي ٢٥,٧٥ (ضعيف) نجد أن معيار الإيرادات الاخري قد حسن من معيار الفائدة المدينة من ضعيف جدا إلي ضعيف فقط أو بمعني أخرأن الإيرادات الاخري كان لها تأثير ايجابي علي نتائج الشركة.

خامسا: قياس كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي

هنا يتم معرفة هل المسئولين عن إدارة الشركة قاموا بتدوير رأس المال العامل بما يعود بأرباح تكافئ المصادر الاقتصادية المتاحة أم لا. وذلك عن طريق احتساب معيار التقييم الاقتصادي والخاص بكفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي علي النحو التالي:

احتساب درجة معيار التقييم الاقتصادي لكفاءة المسئولين عن ادارة النشاط الاساسي

احتساب صافي الربح = (قيمة المبيعات) – (قيمة تكلفة المبيعات + قيمة المصاريف العمومية)

= (١٠٠٠) – (٦٠٠ + ٣٥٠) = ٥٠

احتساب درجة كفاءة الموظفين = (قيمة الأصول) – (قيمة الأصول – صافي الربح) * ٠,٥) / صافي الربح

= ((١٠٠٠٠) – (١٠٠٠٠ – ٥٠) * ٠,٥) / ٥٠

= ١٠٠,٥

وبالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ١٠٠,٥ تعتبر كفاءة ضعيف (لكفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي)

ملحوظة:

عند احتساب درجة كفاءة للمسئولين عن إدارة النشاط الأساسي قد جعلنا قيمة المعيار من ١٢ حتى ما لا نهاية هي كفاءة ضعيف حتى لا يخرج التقرير مكتوبا فيه إن كفاءة الإدارة ضعيفة جدا وهذا غير مستحسن.

وبالرجوع إلي قيمة المعيار والذي يساوي ١٠٠,٥ (ضعيف) فهذا يدل علي انخفاض معدل دوران رأس المال العامل وهذا يرجع إلي احدي الاحتمالات الأربعة التالية أو جميعهم ويمكن تحديد أي احتمال فيهم عن طريق نماذج الاقتصاد الجيني والخاصة بمدير الإنتاج ومدير التسويق والمدير المالي والمدير العام.

١- ضعف كفاءة الإدارة (العنصر البشري).

٢- وجود مشكلة مادية عطلت الإنتاج (العنصر المادي).

٣- وجود قصور في جودة المنتج.

٤- وجود قوة شرائية ضعيفة للمستهلكين.

مما سبق وبعد تقييم هذه الشركة نجد الأتي:

١- أن كفاءة منتج هذه الشركة ممتاز.

٢- انه يوجد إسراف في المصاريف العمومية.

٣- انه يوجد تأثير سلبي من استخدام الفائدة المدينة.

٤- انه يوجد تأثير ايجابي من تحقيق إيرادات أخري.

٥- كفاءة المسئولين عن إدارة هذه الشركة جاءت ضعيفة نتيجة لضعف معدل دوران رأس المال العامل وبالتالي عدم تحقيق أرباح تكافئ المصادر الاقتصادية المتاحة أمام هذه الشركة وبالتالي يجب علاج القصور الذي حدث في هذه الشركة عن طريق تنفيذ الموازنة التقديرية والتي يخرجها النموذج تلقائيا حتى تحقق الشركة أرباحا تكافئ المصادر المتاحة لها وترشيدا لتلك الموارد.

خطوات إعداد الموازنة التقديرية

أولا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة (بالطريقة الجبرية)

درجة المعيار المكافئ للمصادر المتاحة هو= ٤,٥ أي بتقدير جيد وهو بداية نقطة الأمان ويستخدم في حالة الكسادالاقتصادي.

درجة المعيار المكافئ للمصادر المتاحة هو = ٣,٥ بتقدير جيدا جدا ويستخدم في حالة بداية الرواج الاقتصادي.

درجة المعيار المكافئ للمصادر المتاحة هو = ٢,٥ بتقدير جيدا جدا مرتفع ويستخدم في حالة الانتعاش الاقتصادي.

لذا سوف نستخدم في إعداد الموازنة التقديرية لهذه الشركة درجة المعيار المكافئ والذي يساوي ٤,٥ بتقدير جيد.

٢) قيمة حجم الأصول المكافأة = قيمة الأصول * درجة المعيار المكافئ

= ١٠٠٠٠ * ٤,٥ = ٤٥٠٠٠

٣) قيمة صافي حجم الأصول المكافأة = قيمة حجم الأصول المكافأة – قيمة الأصول

= ٤٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ = ٣٥٠٠٠

٤) صافي المعيار المكافئ = المعيار المكافئ – ٠,٥

= ٤,٥ – ٠,٥ = ٤

٥) **قيمة صافي حجم الأصول غير المكافئ = (قيمة صافي حجم الأصول المكافئ) / (صافي المعيار المكافئ)**

= ٣٥٠٠٠ / ٤ = ٨٧٥٠

٦) صافي الربح المكافئ = قيمة الأصول – قيمة صافي حجم الأصول غير المكافئ

= ١٠٠٠٠ – ٨٧٥٠ = ١٢٥٠

ويمكن تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية وهي علي النحو التالي:

درجة معيار المكافئ للمصادر المتاحة = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

٤,٥= (١٠٠٠٠ – (١٠٠٠٠ – ب) * ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٥٠٠٠

ب = ١٢٥٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٢٥٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٢٥٠ + ٣٥٠ = ١٦٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ١٦٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ١,٧٥ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((١٦٠٠ * ١,٧٥) – (١٦٠٠)) * ٢

= (٢٨٠٠ – ١٦٠٠) * ٢ = ٢٤٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح = ٢٤٠٠ + ١٦٠٠ = ٤٠٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لهذه الشركة لمعالجة القصور الذي حدث بها كما يلي:

الموازنة التقديرية

قيمة المبيعات = ٤٠٠٠

(-) قيمة تكلفة المبيعات = ٢٤٠٠

مجمل الربح = ١٦٠٠

(-) المصاريف العمومية = ٣٥٠

صافي الربح المكافئ = ١٢٥٠

ملاحظات مهمة جدا:

١- مكنتنا نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية باستخدام المعادلات والموجودة في احتمالاتها الستة في اكتشاف المرض وتحدده والعمل علي علاج هذا المرض تلقائيا بدون التدخل البشري خصوصا عند استخدام النموذج المبرمج

٢- من الإعجاز العلمي للاقتصاد الجيني انه حدد جين نشاط هذه الشركة (عن طريق درجة كفاءة المنتج والذي كان ١,٧٥ والذي تم إعادة استخدامه في إعداد الموازنة التقديرية وذلك حفاظا علي جينات هذه الشركة فإذا فرضنا أن نشاط هذه الشركة هو نشاط العقارات والذي دل عليه درجة كفاءة المنتج ١,٧٥ فعند تقييم الموازنة التقديرية نجد أن درجة كفاءة المنتج هو نفسه ١,٧٥ علي النحو التالي

درجة كفاءة المنتج بالموازنة التقديرية = ((قيمة المبيعات) – (قيمة تكلفة المبيعات) * ٠,٥) / صافي الربح

= (٤٠٠٠ – (٢٤٠٠ * ٠,٥)) / ١٦٠٠ = ١,٧٥

وبالتالي تحافظ الموازنة التقديرية علي نوع نشاط الشركة فلا يصبح مثلا معيار المنتج يساوي ٦ وهو يدل علي نشاط صناعة البسكوت مثلا فتنتقل الموازنة من نشاط العقارات إلي نشاط صناعة البسكوت وهذا خطأ كبير في إعداد الموازنات التقديرية.

سوف يخرج نموذج التشخيص أيضا موازنة ائتمانية تعالج القصور الذي حدث نتيجة استخدام الفائدة المدينة (وبنفس خطوات إعداد الموازنة التقديرية سيتم إعداد الموازنة الائتمانية وهي علي النحو التالي)

باستخدام قيمة تكلفة الائتمان والتي تساوي ٤٠ (والتي يجب أن تساوي مجمل ربح الموازنة الائتمانية لان المطلوب أن يغطي مجمل الربح تكلفة الائتمان أي الفائدة المدينة) درجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ١,٧٥ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات =((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * 2

= ((٤٠ * ١,٧٥) – (٤٠)) * ٢

= (٧٠ – ٤٠) * ٢ = ٦٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ٦٠ + ٤٠ = ١٠٠

الموازنة الائتمانية كما يلي:

قيمة المبيعات الزائدة = ١٠٠

(-) قيمة تكلفة المبيعات = ٦٠

مجمل الربح = ٤٠

(-) الفائدة المدينة = ٤٠

صافي الربح = صفر

ملحوظة : يجب العمل بالموازنة الائتمانية بالإضافة إلي الموازنة التقديرية السابقة

ج-المستفيدون من نموذج تقييم الشركات

جميع الشركات في العالم : بصرف النظر عن أنشطتها أوأحجامها أو شكلها القانوني والبيئة التي تعمل فيها.

البورصات : عندما تحقق أي شركة درجة كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي ويكون المعيار(ممتاز –أو جيد جدا –أو جيد) فمعني أن هذه الشركة من الشركات

الرائدة وتدخل قاعدة البيانات الخاصة بالبورصة من اجل جذب الاستثمار إليها خصوصا عندما تكون أسهم هذه الشركة متداولة في البورصة

د- كيفية الاستفادة من نموذج تقييم الشركات

عند القيام بتقييم أي شركة يدويا سوف يستغرق هذا وقتا وجهدا كبيرين يجعل المستخدم ينصرف عن القيام بهذه المهمة لذا اوجدنا لغير الدارسين نموذج تقييم مبرمجا علي الكمبيوتر من خلال الموقع الأتي (هذا الرابط يستخدم هذا النموذج www.geneec.com/evaluate1.php) فما علي المستخدم إلا أن يدخل ستة أرقام والخاصة بمدخلات نموذج التقييم وبضغطة زر يقوم النموذج في خلال ثانية بعملية التقييم كاملة شاملة الموازنة التقديرية والموازنة الائتمانية إن وجدت وهذا من فوائد الاقتصاد الجيني العملية.

الفصل الخامس:

دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة التقديرية

نموذج إعداد الموازنة التقديرية

أ- الهدف من نموذج إعداد الموازنة التقديرية

١- ترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة واستغلالها أفضل استغلال للتحقيق الربح المكافئ لها .

٢- تتيح الموازنة التقديرية فرصة المقارنة بما تم فعله مع ما خطط له في الموازنة التقديرية لمعرفة الانحرافات وأسبابها وعلاج تلك الانحرافات أولا بأول.

٣- وضع كل فرد في الشركة أمام مسئولياته المنوط بها.

٤- تساعد الموازنة التقديرية في اتخاذ القرارات الخاصة بالثواب والعقاب بناء علي ما تحقق من الموازنة التقديرية.

ب- مدخلات نموذج إعداد الموازنة التقديرية

١- سعر بيع الوحدة (المنتج)

٢- تكلفة الوحدة (المنتج)

٣- إجمالي المصاريف العمومية (عن سنة)

٤- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة

مثال عملي

فيما يلي مثال عملي يوضح كيفية عمل نموذج إعداد الموازنة التقديرية فإذ أتيحت لنا البيانات التالية:

١- سعر بيع الوحدة = ١٠ جم

٢- تكلفة الوحدة = ٨ جم

٣- إجمالي المصاريف العمومية عن سنة = ٢٥٠٠٠٠ جم

٤- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة = ١٥٠٠٠٠٠ جم

٥- عند كفاءة الموازنة المستهدفة بدرجة جيد (٤,٥) – بداية نقطة الأمان

المطلوب: اعداد الموازنة التقديرية ؟

الإجابة:

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج لهذه الشركة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥)) / مجمل الربح

= (١٠ – (٨ * ٠,٥)) / ٢ = ٣

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة التقديرية = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) *٠,٥) / صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

4.5 = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) * ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٣ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح x درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٣) – (٤٣٧٥٠٠)) * ٢

= (٤٣٧٥٠٠ – ١٣١٢٥٠٠) * ٢ = ١٧٥٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ١٧٥٠٠٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٢١٨٧٥٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد

قيمة المبيعات =	٢,١٨٧,٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	١,٧٥٠,٠٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧,٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠,٠٠٠
صافي الربح المكافئ =	١٨٧,٥٠٠

ويمكن باستخدام نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية المبرمج والموجود علي الرابط التالي www.geneec.com/budget2.phpنحصل علي الموازنة التقديرية

المستفيدون من نموذج إعداد الموازنة التقديرية: جميع الشركات في العالم

الفصل السادس:

دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة التقديرية المعيارية

نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية

الهدف من نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية

١- ترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة واستغلالها أفضل استغلال.
٢- تتيح الموازنة التقديرية المعيارية فرصة المقارنة بما تم فعله مع ما خطط له في تلك الموازنة لمعرفة الانحرافات وأسبابها وعلاج تلك الانحرافات أولا بأول.
٣- وضع كل فرد في الشركة أمام مسئولياته المنوط بها.
٤- تساعد الموازنة التقديرية المعيارية في اتخاذ القرارات الخاصة بالثواب والعقاب بناء علي ما تحقق منها.
٥- تحديد المسئول عن عدم تغطية المصاريف العمومية والإدارية في الموازنة التقديرية المعيارية.
٦- يمكن أن تستخدم الموازنة التقديرية المعيارية للمشاريع الجديدة كمرجع لها في تحديد قيمة المصاريف والواجب عدم تعديها لتحقيق المستهدف من المشروع.

مدخلات نموذج إعداد الموازنة التقديرية

١- سعر بيع الوحدة(المنتج)
٢- تكلفة الوحدة (المنتج)
٣- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة

مثال عملي

فيما يلي يوضح كيفية عمل نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية فإذا أتيحت لنا البيانات التالية:

١- سعر بيع الوحدة = ١٠ جم
٢- تكلفة الوحدة = ٨ جم
٣- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة = ١٥٠٠٠٠٠ جم
٤- عند كفاءة الموازنة المستهدفة بدرجة جيد (٤,٥) – بداية نقطة الأمان

المطلوب: اعداد الموازنة التقديرية المعيارية ؟

الإجابة:

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج لهذه الشركة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥))/ مجمل الربح

= (١٠ – (٨ * ٠,٥)) / ٢ = ٣

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة التقديرية = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

٤,٥ = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) * ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة مبيعات الموازنة التقديرية المعيارية

إذا كان معيار المنتج	المعيار الذي يدل علي أقصي حدود للمصاريف العمومية والمسموح بها قبل أن يحدث الإسراف
يبدأ من ١ حتى ٢	٤
اكبر من ٢ حتى ٤	٧
اكبر من ٤ حتى ٧	١٢
اكبر من ٧ حتى ١٢	٥٠
للأرقام التي اكبر من ١٢	٣٠٠

بما أن معيار المنتج لهذه الحالة يساوي ٣ إذا سيكون معيار الذي يدل علي أقصي حدود للمصاريف العمومية والمسموح بها قبل أن يحدث الإسراف في هذه الحالة هو ٧ (انظر الجدول السابق).

بناء علي ما سبق سوف نستخدم المعيار (والذي يساوي ٧) وصافي الربح المكافئ (والذي يساوي ١٨٧٥٠٠) كمعطيات للوصول إلي قيمة تكلفة المبيعات عند الحد الاقصي لمعيار عدم الاسراف في المصاريف العمومية علي النحو التالي:

قيمة تكلفة المبيعات عند الحد الاقصي لمعيار عدم الاسراف في المصاريف العمومية = ((صافي الربح المكافئ * معيار تقييم المصاريف) – (صافي الربح المكافئ)) * ٢

= ((١٨٧٥٠٠ * ٧) – (١٨٧٥٠٠)) * ٢

= (١٨٧٥٠٠ – ١٣١٢٥٠٠) * ٢ = ٢٢٥٠٠٠٠

قيمة المبيعات الخاصة بالموازنة التقديرية = قيمة تكلفة المبيعات عند الحد الاقصي لمعيار عدم الاسراف في المصاريف العمومية + صافي الربح المكافئ

= ٢٢٥٠٠٠٠ + ١٨٧٥٠٠ = ٢٤٣٧٥٠٠

رابعا: احتساب قيمة تكلفة المبيعات للموازنة التقديرية المعيارية

بعدما توصلنا الي قيمة مبيعات للموازنة المعيارية (والتي تساوي ٢٤٣٧٥٠٠) والتي نتجت عند استخدام درجة معيار عدم الاسراف في المصاريف العمومية (والتي كانت درجة ٧) بناء علي ما سبق سوف نعيد استخدام درجة كفاءة منتج هذه الشركة (والتي كانت تساوي ٣) حتي لا نغير من نوع نشاط هذه الشركة وذلك لايجاد تكلفة المبيعات للموازنة المعيارية لذا سوف نستخدم قيمة المبيعات (والتي تساوي ٢٤٣٧٥٠٠) ودرجة كفاءة منتج هذه الشركة (والتي كانت تساوي ٣) كمعطيات للوصول **إلي قيمة تكلفة المبيعات الخاصة بالموازنة المعيارية.**

تكلفة المبيعات للموازنة التقديرية المعيارية

نفترض أن قيمة تكلفة المبيعات = س

درجة كفاءة المنتج = (قيمة المبيعات – (س * ٠,٥)) / (قيمة المبيعات – س)

٣ = (٢٤٣٧٥٠٠ – (س * ٠,٥)) / (٢٤٣٧٥٠٠ – س)

= (٢٤٣٧٥٠٠ – ٠,٥ س) = (٢٤٣٧٥٠٠ – س) * ٣

= ٢٤٣٧٥٠٠ – ٠,٥ س = ٧٣١٢٥٠٠ – ٣ س

٢,٥ س = ٤٨٧٥٠٠٠

س = ١٩٥٠٠٠٠

أي قيمة تكلفة المبيعات للموازنة التقديرية المعيارية = ١٩٥٠٠٠٠ جم

خامسا: احتساب مجمل ربح الموازنة التقديرية المعيارية

مجمل الربح للموازنة التقديرية المعيارية = قيمة مبيعات الموازنة – قيمة تكلفة المبيعات الموازنة

= ٢٤٣٧٥٠٠ – ١٩٥٠٠٠٠ = ٤٨٧٥٠٠

سادسا: احتساب المصاريف العمومية المعيارية لهذه الموازنة

قيمة المصاريف العمومية المعيارية = مجمل ربح الموازنة التقديرية المعيارية – صافي الربح المكافئ

= ٤٨٧٥٠٠ – ١٨٧٥٠٠ = ٣٠٠٠٠٠

سابعا: مما سبق يمكن إعداد الموازنة التقديرية المعيارية بتقدير جيد علي النحو التالي

قيمة المبيعات =	٢٤٣٧٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	١٩٥٠٠٠٠
مجمل الربح =	٤٨٧٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٣٠٠٠٠٠
صافي الربح المكافئ =	١٨٧٥٠٠

ويمكن باستخدام نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية المبرمج والموجود علي الرابط التالي www.geneec.com/budget3.php سوف نحصل علي نفس النتائج التالية:

المستفيدون من نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية

جميع الشركات في العالم

تستخدم في إعداد دراسات الجدوى خصوصا عندما يصعب تحديد المصروفات العمومية بسبب أن يكون المشروع نشاط جديد سوف يمارسه.

التأكد من النتائج التي تحققت

لم يدع الاقتصاد الجيني أي مجال للشك في النتائج الذي يستخرجها لذا نجده يتأكد من النتائج علي النحو التالي:

١- **أخذت الموازنة التقديرية المعيارية في حسبانها الحالة الاقتصادية** للبيئة التي تعمل فيها هذه الشركة حيث استخدمت معيار ٤,٥ والدال علي بداية نقطة الأمان ويستخدم في حالة الكساد الاقتصادي. كيف نتأكد من ذلك ؟ نتأكد من ذلك عن طريق درجة كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي للشركة علي النحوالتالي:

درجة كفاءة المسئولين عن إدارة النشاط الأساسي = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

= (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ١٨٧٥٠٠) * ٠,٥) / ١٨٧٥٠٠

= ٤,٥ (أي بتقدير جيد)

وهو المعيار الذي يدل علي بداية نقطة الأمان والذي يستخدم في حالة الكساد الاقتصادي كما طبقناه في حالتنا هذه.

٢- **حافظت الموازنة التقديرية المعيارية علي نوع النشاط لهذه الشركة حيث**:

أ- كان معيار المنتج قبل إعداد الموازنة علي النحو التالي:

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب معيار التقييم الاقتصادي = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥)) / مجمل الربح

= (١٠ – (٨ * ٠,٥)) / ٢ = ٣

ب- بعد إعداد الموازنة استمر المعيار كما هو ٣ حفاظا علي نوع النشاط وهو علي النحو التالي

احتساب مجمل الربح = قيمة المبيعات – تكلفة المبيعات

= ٢٤٣٧٥٠٠ – ١٩٥٠٠٠٠ = ٤٨٧٥٠٠

احتساب معيار التقييم الاقتصادي = (قيمة المبيعات – (تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / مجمل الربح

= (٢٤٣٧٥٠٠ – (١٩٥٠٠٠٠ * ٠,٥)) / ٤٨٧٥٠٠ = ٣

٣- حلت الموازنة التقديرية المعيارية الإشكالية التي تحدث عندما لا تستطيع الشركة تحقيق الموازنة التقديرية هل يكون السبب هو مدير التسويق أم المدير العام علي النحو التالي:

١- فان لم يحقق مدير التسويق قيمة المبيعات المعيارية (في حالتنا هذه ٢٤٣٧٥٠٠) فيعتبر هو المسئول عن عدم تحقيق الموازنة وهذا يرجع إلي عدم قدرته علي تسويق قيمة المبيعات المعيارية.

٢- فان كانت المصاريف العمومية التي تحققت اكبر من المصاريف العمومية المعيارية (في حالتنا هذه ٣٠٠٠٠٠) فيعتبر المدير العام هو المسئول عن عدم تنفيذ الموازنة التقديرية وهذا يرجع لوجود إسراف في المصاريف العمومية. كيف نتأكد من ذلك ؟ وهذا ما سوف نعرفه في الخطوات التالية:

٣- نتأكد من حالة عدم الإسراف عندما يحقق المدير العام مصاريف عمومية حتى مبلغ ٣٠٠٠٠٠ اي عند درجة معيار ٧ والذي استخدمناه ليدل علي عدم الاسراف في المصاريف العمومية

احتساب صافي الربح = المبيعات – (تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية)

= ٢٤٣٧٥٠٠ – (١٩٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠) = ١٨٧٥٠٠

معيار المصاريف العمومية = (قيمة المبيعات – (تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية) * ٠,٥) / صافي الربح

= ٣٤٣٧٥٠٠ – (١٩٥٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠) * ٠,٥ / ١٨٧٥٠٠ = ٧

وهو المعيار الذي يدل علي أقصي حدود للمصاريف العمومية والمسموح بها قبل أن يحدث الإسراف كما طبقناه في حالتنا هذه

٤- حالة الإسراف عندما يحقق المدير العام مصاريف عمومية اكبر من مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ولو بجنيه واحد

احتساب صافي الربح = المبيعات – (تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية)

= ٢٤٣٧٥٠٠ – (١٩٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠١) = ١٨٧٤٩٩

معيار المصاريف العمومية =قيمة المبيعات –(تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية) * ٠,٥ / صافي الربح

= ٣٤٣٧٥٠٠ – (١٩٥٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠١) * ٠,٥ / ١٨٧٤٩٩ = ٧,٠٠٠٠٣٥

يلاحظ علي هذا المعيار انه تعدي رقم ٧ مما يدل علي وجود الإسراف في المصاريف العمومية.

مما سبق نجد أن الموازنة التقديرية المعيارية التي استخرجها الاقتصاد الجيني قد حافظت علي كل من:

١- درجة كفاءة اعداد الموازنة المعيارية وبالتالي علي الحالة الاقتصادية (وهو ٤,٥ درجة)

٢- درجة كفاءة المنتج وبالتالي علي نشاط هذه الشركة (وهو ٣)

٣- درجة معيار الإسراف (وهو ٧)

وهذا هو الإعجاز العلمي للاقتصاد الجيني حيث استطاع ولأول مرة أن يستخدم النظرية الهندسية خارج علم الهندسة للوصول إلي اعلي درجات الدقة في النتائج.

الفصل السابع:

دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة الانتمانية

نموذج إعداد الموازنة الائتمانية

الهدف من نموذج إعداد الموازنة الائتمانية

١- معرفة قدرة الشركة علي التعامل مع الائتمان البنكي من عدمه وذلك من خلال معرفة قدرة الشركة علي تسويق قيمة المبيعات الإجمالية (والتي تشمل قيمة مبيعات الموازنة التقديرية والتي تستهدف الشركة تحقيقها بالإضافة إلي قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب تسويقها لتغطية الفائدة المدينة)

٢- هل مدير التسويق قادر علي تسويق قيمة هذه المبيعات الإجمالية أم لا ؟ فان كانت الشركة قادرة تعاملت مع هذا الائتمان وان كانت غير قادرة تراجعت عن إتمام هذا الائتمان

مدخلات نموذج إعداد الموازنة الائتمانية

١- سعر بيع الوحدة (المنتج)

٢- تكلفة الوحدة (المنتج)

٣- إجمالي المصاريف العمومية السنوية

٤- إجمالي الفائدة المدينة التي سوف تدفع سنويا

٥- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة شاملة قيمة القرض المستهدف

مثال عملي

فيما يلي يوضح كيفية عمل نموذج إعداد الموازنة الائتمانية فإذا أتيحت لنا البيانات التالية:

١- سعر بيع الوحدة = ١٠ جم

٢- تكلفة الوحدة = ٨ جم

٣- إجمالي المصاريف العمومية = ٢٥٠٠٠٠

٤- إجمالي الفائدة المدينة السنوية = ٥٠٠٠٠

٥- إجماليالأصول الثابتة والمتداولة = ١٥٠٠٠٠٠ جم

٦- درجة كفاءة الموازنة المستهدفة بدرجة جيد (٤,٥) – بداية نقطة الأمان فما هي الموازنة التقديرية الائتمانية ؟

المطلوب: اعداد الموازنة الائتمانية وقرار التعامل مع البنك من عدمه؟

الإجابة: في هذه الحالة يجب إعداد الأتي:

١- إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد
٢- إعدادالموازنة الائتمانية والتي تحدد قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب بيعها لتغطية الفائدة المدينة
٣- قرار التعامل من عدمه

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج هذه الشركة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥))/ مجمل الربح

= (١٠ – (٨ * ٠,٥)) / ٢

= ٣

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة

عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

٤,٥ = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) x ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٣ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٣) – (٤٣٧٥٠٠)) * ٢

= (١٣١٢٥٠٠ – ٤٣٧٥٠٠) * ٢ = ١٧٥٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ١٧٥٠٠٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٢١٨٧٥٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد

قيمة المبيعات =	٢,١٨٧,٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	١,٧٥٠,٠٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧,٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠,٠٠٠
صافي الربح المكافئ =	١٨٧,٥٠٠

الموازنة الائتمانية والتي تحدد قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب بيعها لتغطية الفائدة المدينة

باستخدام قيمة تكلفة الائتمان والتي تساوي ٥٠٠٠٠ (والتي يجب أن تساوي مجمل ربح الموازنة الائتمانية لان المطلوب أن يغطي مجمل الربح تكلفة الائتمان أي الفائدة المدينة) ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٣ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٥٠٠٠٠ * ٣) – (٥٠٠٠٠)) * ٢

= (١٥٠٠٠٠ـ٥٠٠٠٠) * ٢ = ٢٠٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ٢٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة الائتمانية لهذه الشركة كما يلي

قيمة المبيعات الزائدة =	٢٥٠,٠٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	٢٠٠,٠٠٠
مجمل الربح =	٥٠,٠٠٠
ناقصا الفائدة المدينة =	٥٠,٠٠٠
صافي الربح =	٠,٠٠

يجب العمل بالموازنة التقديرية والموازنة الائتمانية معا كما يلي

قيمة مبيعات الموازنة التقديرية =	٢,١٨٧,٥٠٠
قيمة المبيعات الزائدة لتغطية الفائدة المدينة =	٢٥٠,٠٠٠
إجمالي المبيعات السنوية والمطلوب أن يحققها مدير التسويق =	٢,٤٣٧,٥٠٠

في حالة أن يكون مدير التسويق قادرا علي تسويق قيمة إجمالي المبيعات السنوية عندئذ تتعامل الشركة مع هذا الائتمان وفي حالة عدم قدرة مدير التسويق أن

يبيع بقيمة إجمالي المبيعات السنوية عندئذ تمتنع الشركة عن التعامل في هذا الائتمان

ج- المستفيدون من نموذج إعداد الموازنة الائتمانية

جميع الشركات المحتمل أن تتعامل مع الائتمان البنكي.

جميع البنوك التي تقرض الشركات.

د-كيفية الاستفادة من نموذج إعداد الموازنة الائتمانية

استخدام نموذج المبرمج الأتيلإعداد الموازنة الائتمانية علي الرابط التالي www.geneec.com/debit1.php حيث يختصر الوقت والجهد ويحصل المستخدم الغير دارس علي النتائج المرجوة في خلال ثوان معدودة.

الفصل الثامن:

دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة عندما ترتفع تكلفة المنتج

نموذج إعداد موازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات

الهدف من نموذج لإعداد الموازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات

معرفة مدي مرونة المنتج علي استيعاب زيادة التكاليف من اجل البقاء علي المنافسة في الأسواق دون أن تضطر الشركة إلي رفع الأسعار.

مدخلات نموذج لإعداد الموازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات

١- سعر بيع الوحدة (المنتج)

٢- تكلفة الوحدة (المنتج) قبل زيادة التكلفة

٣- تكلفة الوحدة (المنتج) بعد زيادة التكلفة

٤- إجمالي المصاريف العمومية السنوية

٥- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة

مثال عملي

فيما يلي يوضح كيفية عمل نموذج إعداد موازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات فإذا أتيحت لنا البيانات التالية:

١- سعر بيع الوحدة = ١٠ جم

٢- تكلفة الوحدة قبل الزيادة = ٨ جم

٣- تكلفة الوحدة بعد الزيادة = ٩ جم

٤- إجمالي المصاريف العمومية = ٢٥٠٠٠٠

٥- إجماليالأصول الثابتة والمتداولة = ١٥٠٠٠٠٠ جم

٦- عند كفاءة الموازنة المستهدفة بدرجة جيد (٤,٥) – بداية نقطة الأمان

المطلوب: اعداد الموازنة التقديرية عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات؟

الإجابة: في هذه الحالة يجب إعداد الأتي:

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد قبل ارتفاع التكلفة

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد ارتفاع التكلفة

ثم يتم معرفة قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب تسويقها لتحقيق نفس الأرباح والتي نتجت عن ارتفاع التكلفة

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد قبل ارتفاع التكلفة

أولا: احتساب درجة كفاءة منتج هذه الشركة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب درجة كفاءة منتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥))/ مجمل الربح

= (١٠ – (٨ x ٠,٥)) / ٢ = ٣

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة

عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

4.5 = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) x ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٣ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٣) – (٤٣٧٥٠٠)) * ٢

= (٤٣٧٥٠٠ – ١٣١٢٥٠٠) * ٢ = ١٧٥٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ١٧٥٠٠٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٢١٨٧٥٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد

قيمة المبيعات =	٢,١٨٧,٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	١,٧٥٠,٠٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧,٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠,٠٠٠
صافي الربح المكافئ =	١٨٧,٥٠٠

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد ارتفاع التكلفة

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج لهذه الشركة بعد ارتفاع التكلفة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة بعد زيادتها

= ١٠ – ٩ = ١

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥)) / مجمل الربح

= (١٠ – (٠,٥ * ٩)) / ١ = ٥,٥

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة

عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥)/ صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

٤.5 = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) x ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٥,٥ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٥,٥) – (٤٣٧٥٠٠)) * ٢

= (٢٤٠٦٢٥٠ – ٤٣٧٥٠٠) * ٢ = ٣٩٣٧٥٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ٣٩٣٧٥٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٤٣٧٥٠٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لعد زيادة التكلفة لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد الزيادة

قيمة المبيعات =	٤٣٧٥٠٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	٣٩٣٧٥٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠٠٠٠
صافي الربح =	١٨٧٥٠٠

الزيادة في قيمة المبيعات نتيجة ارتفاع تكلفة البيع

قيمة مبيعات بعد الزيادة =	٤٣٧٥٠٠٠
(-) قيمة المبيعات قبل الزيادة =	٢١٨٧٥٠٠
الزيادة في قيمة المبيعات نتيجة زيادة التكلفة =	٢١٨٧٥٠٠

في حالة أن يكون مدير التسويق قادرا علي بيع قيمة المبيعات الزائدة نتيجة زيادة تكلفة المنتج عندئذ تعتمد الإدارة هذه الزيادة وإلا ينظر في زيادة سعر البيع.

المستفيدون من نموذج لإعداد الموازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات

جميع الشركات في العالم وخصوصا الشركات الصناعية

كيفية الاستفادة من نموذج لإعداد الموازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات

استخدام نموذج المبرمج الأتي لإعداد موازنة عندما ترتفع قيمة تكلفة المبيعات علي الرابط التالي www.geneec.com/cost1.php حيث يختصر الوقت والجهد ويحصل المستخدم الغير دارس علي النتائج المرجوة في خلال ثوان معدودة.

الفصل التاسع:

دراسة عملية لنموذج اعداد الموازنة عندما يمنح خصم علي سعرالبيع

نموذج إعداد موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

الهدف من نموذج موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

معرفة مدي مرونة المنتج علي استيعاب خفض الأسعار من اجل البقاء علي المنافسة في الأسواق دون أن تضطر الشركة إلي التراجع عن منح هذه الخصومات

مدخلات نموذج موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

١- سعر بيع الوحدة (المنتج) قبل الخصم

٢- سعر بيع الوحدة (المنتج) بعد الخصم

٣- تكلفة الوحدة (المنتج)

٤- إجمالي المصاريف العمومية السنوية

٥- إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة

مثال عملي

فيما يلي يوضح كيفية عمل موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج فإذا أتيحت لنا البيانات التالية:

١- سعر بيع الوحدة قبل الخصم = ١٠ جم

٢- سعر بيع الوحدة بعد الخصم = ٩ جم

٣- تكلفة الوحدة = ٨ جم

٤- إجمالي المصاريف العمومية = ٢٥٠٠٠٠

٥- إجماليالأصول الثابتة والمتداولة = ١٥٠٠٠٠٠ جم

٦- عند كفاءة الموازنة المستهدفة بدرجة جيد (٤,٥) – بداية نقطة الأمان

المطلوب: اعداد الموازنة التقديرية علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

الإجابة: في هذه الحالة يجب إعداد الأتي:

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد قبل منح الخصم

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد منح الخصم

ثم يتم معرفة قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب تسويقها لتحقيق نفس الأرباح والتي نتجت عن منح الخصم

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد قبل منح الخصم

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج لهذه الشركة

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ١٠ – ٨ = ٢

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥))/ مجمل الربح

= (١٠ – (٨ * ٠,٥)) / ٢ = ٣

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة

عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة = (إجمالي الأصول –(إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥)/ صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

4.5 = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) x ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠

إذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٣ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٣) – (٤٣٧٥٠٠)) *٢

= (٤٣٧٥٠٠ – ١٣١٢٥٠٠) * ٢ = ١٧٥٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ١٧٥٠٠٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٢١٨٧٥٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد

قيمة المبيعات =	٢,١٨٧,٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	١,٧٥٠,٠٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧,٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠,٠٠٠
صافي الربح المكافئ =	١٨٧,٥٠٠

إعداد الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد منح الخصم

أولا: احتساب درجة كفاءة المنتج لهذه الشركة بعد منح الخصم

احتساب مجمل الربح = سعر البيع الوحدة – تكلفة الوحدة

= ٩ – ٨ = ١

احتساب درجة كفاءة المنتج = (سعر البيع الوحدة – (تكلفة الوحدة * ٠,٥))/ مجمل الربح

= (٩ – (٨ * ٠,٥)) / ١ = ٥

ثانيا: تحديد صافي الربح المكافئ للمصادر المتاحة لهذه الشركة

عن طريق استخدام احدي معادلات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية

درجة كفاءة الموازنة = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول –صافي الربح المكافئ) * ٠,٥)/ صافي الربح المكافئ

نفترض أن صافي الربح المكافئ = ب وعليه تكون المعادلة السابقة علي النحو التالي:

4.5 = (١٥٠٠٠٠٠ – (١٥٠٠٠٠٠ – ب) x ٠,٥) / ب

٤,٥ ب = (١٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠ + ٠,٥ ب)

٤ ب = ٧٥٠٠٠٠

ب = ١٨٧٥٠٠ إ

ذا صافي الربح المكافئ يساوي ١٨٧٥٠٠

ثانيا: احتساب مجمل الربح لهذه الشركة

مجمل الربح = صافي الربح المكافئ + قيمة المصاريف العمومية

= ١٨٧٥٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = ٤٣٧٥٠٠

ثالثا: احتساب قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات والخاصة بالموازنة التقديرية لهذه الشركة

باستخدام مجمل الربح السابق والذي يساوي ٤٣٧٥٠٠ ودرجة كفاءة المنتج والذي تحقق سابقا والذي كان يساوي ٥ يمكن باستخدام احدي احتمالات نظرية الاقتصاد الجيني

الهندسية (الاحتمال الثالث من الاستنتاج الثاني والسادس للنظرية) للوصول لقيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لهذه الشركة عن طريق المعادلات التالية:

قيمة تكلفة المبيعات = ((مجمل الربح * درجة كفاءة المنتج) – (مجمل الربح)) * ٢

= ((٤٣٧٥٠٠ * ٥) – (٤٣٧٥٠٠)) * ٢

= (٤٣٧٥٠٠ – ٢١٨٧٥٠٠) * ٢ = ٣٥٠٠٠٠٠

قيمة المبيعات = قيمة تكلفة المبيعات + مجمل الربح

= ٣٥٠٠٠٠٠ + ٤٣٧٥٠٠ = ٣٩٣٧٥٠٠

مما سبق يمكن كتابة الموازنة التقديرية بعد منح الخصم لهذه الشركة كما يلي

الموازنة التقديرية بتقدير جيد بعد منح الخصم

قيمة المبيعات =	٣٩٣٧٥٠٠
ناقصا قيمة المشتريات =	٣٥٠٠٠٠٠
مجمل الربح =	٤٣٧٥٠٠
ناقصا المصاريف العمومية =	٢٥٠٠٠٠
صافي الربح =	١٨٧٥٠٠

الزيادة في قيمة المبيعات نتيجة احتساب الخصم

قيمة مبيعات قبل الخصم =	٣٩٣٧٥٠٠
قيمة المبيعات بعد الخصم =	٢١٨٧٥٠٠
الزيادة في قيمة المبيعات نتيجة منح الخصم =	١٧٥٠٠٠٠

في حالة أن يكون مدير التسويق قادرا علي بيع قيمة المبيعات الزائدة نتيجة هذا الخصم عندئذ تعتمد الإدارةهذا الخصموإلايعاد النظر في قيمة هذا الخصم

المستفيدون من نموذج موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

جميع الشركات في العالم

كيفية الاستفادة من نموذج موازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتج

استخدام نموذج المبرمج الأتيلإعدادموازنة علي منح خصومات علي سعر بيع المنتجعلي الرابط التالي www.geneec.com/dis1.php حيث يختصر الوقت والجهد ويحصل المستخدم الغير دارس علي النتائج المرجوة في خلال ثوان معدودة.

ثانيا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي

الفصل العاشر:

دراسة عملية لنموذج تشخيص قطاعات الدولة

استخدامات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في انشاء النماذج الاقتصادية

ثانيا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي

نموذج لتقييم قطاعات الدولة (الاقتصاد الكلي)

الهدف من نموذج تقييم قطاعات الدولة

معرفة المشاكل الاقتصادية التي تواجه كل قطاع من قطاعات الدولة وكيفية علاجها باستخدام الأدواتالسياسة المالية والنقدية والتشريعية.

مدخلات نموذج تقييم قطاعات الدولة

١- إجمالي المدخلات الاقتصادية للقطاع المطلوب تقييمه
٢- إجمالي المخرجات الاقتصادية للقطاع المطلوب تقييمه
٣- إجمالي النفقات التي يستخدمها القطاع المطلوب تقييمه
٤- إجمالي تكلفة التسهيلات الائتمانية والتي توفرها الشركات المالية لهذا القطاع المطلوب تقييمه
٥- إجمالي الموارد الاقتصادية المتاحة (إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة أي إجمالي الاستثمارات لهذا القطاع المطلوب تقييمه)

مثال عملي:

إذاأتيحت لنا البيانات التالية عن قطاع الزراعة (القيمة بالمليار)
قيمة المبيعات (قيمة المخرجات الاقتصادية للقطاع) = ٣٠ جم
قيمة تكلفة المبيعات (قيمة المدخلات الاقتصادية للقطاع) = ١٥ جم
قيمة المصاريف (لإتمام دورة العمل بالقطاع وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٣ جم
قيمة الفائدة المدينة والتي استخدمها هذا القطاع (وهي من المدخلات الاقتصادية)= ٣ جم
قيمة الإيرادات الاخري التي حققها هذا القطاع (وهي من المخرجات الاقتصادية)= ٣جم
قيمة الاستثمارات المتاحة لهذا القطاع = ٣٠ جم

عملية تقييم القطاع

هدف تقييم القطاع

يهدف تقييم القطاع إلي توفير الأدوات التي تؤدي إلي نجاح عمل الشركات حيث تخرج هذه الأدوات عن نطاق عمل إدارات هذه الشركات. والدولة تمتلك هذه الأدوات لتصحيح مسار عمل تلك الشركات وذلك من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات – القضاء علي البطالة – زيادة القوة الشرائية للعاملين بهذا القطاع – زيادة إيرادات الدولة وهذه الأدوات تتمثل في:

١- السياسة المالية (أهمها الرسوم الجمركية ودعم مدخلات الإنتاج – الضرائب ...الخ).
٢- السياسة النقدية (أهمها سعر الفائدة – سعر الصرف...الخ).
٣- القوانين والاتفاقيات (أهمها قوانين جذب الاستثمار – الاتفاقيات الدولية لتنشيط الأسواق – حظر الاستيراد للسلع ألشبيهه)

أولا: قياس كفاءة منتجات هذا القطاع

يجب معرفة قيمة معيار التقييم الاقتصادي والذي يقيس كفاءة منتجات هذا القطاع وبالتالي يمكن معرفة كيفية استخدام السياسة المالية حيث إذا كان:

١- معيار كفاءة منتجات القطاع (ممتاز – جيد جدا – جيد) أي بدءا من معيار قيمته ١ حتى ٧ فمعني ذلك أن منتجات هذا القطاع يحقق مجمل ربح كبير مما يجعله قادرا علي تحمل كافة الأعباء الإنتاجية (مثل الرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية الاخري بمعني أن هذا القطاع لا يحتاج إلي الدعم).

٢- معيار كفاءة منتجات القطاع (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر) أي لأي معيار قيمته لا تكون بدءا من ١ حتى ٧ فمعني ذلك أن منتجات هذا القطاع يحقق مجمل ربح ضعيف مما يجعل هذا القطاع محتاجا لتخفيض الأعباء الإنتاجية أو يصل الأمر إلي دعم الدولة له إذا كان هذا القطاع يقدم منتجات إستراتيجية للمواطنين.

احتساب درجة كفاءة منتجات لهذا القطاع

احتساب مجمل ربح القطاع = إجمالي قيمة مبيعات القطاع – قيمة إجمالي تكلفة مبيعات القطاع

= ٣٠ – ١٥ = ١٥

احتساب درجة كفاءة منتجات هذا القطاع = (قيمة المبيعات –(قيمة تكلفة المبيعات * ٠,٥)) / مجمل الربح

= (٣٠ – (١٥ *٠,٥)) / ١٥ = ١,٥

بالرجوع إلي جدول مخرجات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية (دلائل معيار التقييم) نجد أن قيمة المعيار والذي يساوي ١,٥ تعتبر كفاءة ممتاز فمعني ذلك أن هذا القطاع قادر علي تحمل كافة الأعباء الإنتاجية والتي تستخدم من قبل السياسة المالية (مثل الرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية الاخري)

ثانيا: قياس كفاءة إدارة القطاع للفائدة المدينة

يجب معرفة قيمة معيار التقييم الاقتصادي والذي يقيس كفاءة إدارة القطاع للفائدة المدينة وذلك من خلال الخطوات التالية بهدف معرفة هل الائتمان البنكي اثر سلبا علي هذا القطاع أم لا:

فان لم يتأثر هذا القطاع سلبا نتيجة تحمله الفائدة المدينة تم إتباع السياسة النقدية المراد تنفيذها في الدولة من حيث ثبات سعر الفائدة

فان تأثر القطاع سلبا نتيجة تحمله الفائدة المدينة أصبح لزاما علي المسئولين أن يتبعوا سياسة نقدية تواكب هذا القطاع حيث يمكن أن يخفضوا من سعر الفائدة المدينة

١- **احتساب كفاءة إدارة القطاع للمصاريف العمومية**

احتساب صافي ربح القطاع = إجمالي قيمة مبيعات القطاع – (قيمة إجمالي تكلفة مبيعات القطاع + قيمة المصاريف العمومية الخاصة بهذا القطاع)

= ٣٠ – (١٥ + ٣) = ١٢

احتساب درجة كفاءة المصاريف العمومية = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية * ٠,٥)) / صافي الربح

= (٣٠ – (١٥ + ٣) * ٠,٥) / ١٢

= ١,٧٥ (أي كفاءة ممتاز)

٢- **احتساب كفاءة إدارة القطاع للفائدة المدينة**

احتساب صافي ربح القطاع = إجمالي قيمة مبيعات القطاع – (قيمة إجمالي تكلفة مبيعات القطاع + قيمة المصاريف العمومية الخاصة بهذا القطاع + الفائدة المدينة للقطاع)

= ٣٠ – (١٥ + ٣ + ٣) = ٩

احتساب درجة كفاءة الفائدة المدينة = (قيمة المبيعات – (تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية + الفائدة المدينة *٠,٥)) / صافي الربح

= (٣٠ – (١٥ + ٣ + ٣) * ٠,٥)) / ٩

= ٢,١٦ (أي كفاءة جيد جدا)

بمقارنة معيار كفاءة إدارة القطاع للفائدة المدينة ٢,١٦ (جيد جدا) بمعيار كفاءة إدارة القطاع للمصاريف العمومية ١,٧٥ (ممتاز) نجد أن هذا القطاع قد تأثر بقيمة الفائدة المدينة حيث هبط معيار المصاريف العمومية من ١,٧٥ (ممتاز) إلي ٢,١٦ (جيد جدا) لمعيار الفائدة المدينة إلا انه من الملاحظ أن معيار كفاءة الفائدة المدينة مازال يحقق كفاءة عالية (جيد جدا) أي يعتبر مؤشر إلي أن هذا القطاع ما زال قادرا علي تحمل الفائدة المدينة ويمكنه التعامل مع الائتمان و بالتالي لا يطلب من المسئولين تخفيض سعر الفائدة المدينة.

ثالثا: قياس كفاءة المسئولين عن إدارة هذا القطاع شاملة الائتمان البنكي

يهدف معرفة قيمة معيار التقييم الاقتصادي والذي يقيس إجمالي كفاءة المسئولين في جميع الشركات العاملة في هذا القطاع عن إدارة النشاط الأساسي شاملة الائتمان البنكي

وذلك بهدف معرفة قدرتهم علي تدوير رأس المال العامل وتحقيق الربح المكافئ للمصادر الاقتصادية المتاحة لهم حيث نتعرف علي الأتي:

إذا كانت قيمة معيار كفاءة المسئولين عن إدارة هذا القطاع شاملة الائتمان البنكي (ممتاز – جيد جدا – جيد) دل ذلك أن هذا القطاع :

١- قطاع جاذب للاستثمار (لأنه يحقق ربح مكافئ كبير علي المصادر الاقتصادية المتاحة)
٢- قطاع لا يحتاج إلي التسويق (لأنه نجح في تدوير رأس المال العامل المطلوب إدارته)
٣- يمكن للمسئولين من فرض ضريبة تصاعدية (أوإضافية) في حالة عدم التزام الشركات العاملة في هذا القطاع بعدم تخفيض الأسعار وذلك لضبط السوق وزيادة القوة الشرائية في حالة إذا احتاجت الدولة إلي هذا الإجراء.

أما إذا كان قيمة معيار كفاءة المسئولين عن إدارة هذا القطاع شاملة الائتمان البنكي (مقبول – ضعيف – خسائر) دل ذلك أن هذا القطاع:

٣- يحتاج إلي المساعدة في التسويق (حيث يتطلب من المسئولين عن هذا القطاع عقد اتفاقيات دولية لتنشيط وتسويق منتجات هذا القطاع أو وقف السلع الشبيهة)
٤- يمكن إعطاء دعم للشركات التي تنتج منتجات استيراتيجية للدولة

احتساب صافي ربح القطاع = إجمالي قيمة مبيعات القطاع – (قيمة إجمالي تكلفة مبيعات القطاع + قيمة المصاريف العمومية الخاصة بهذا القطاع + الفائدة المدينة للقطاع)

= ٣٠ – (١٥ + ٣ + ٣) = ٩

درجة كفاءة القطاع = (إجمالي الأصول – (إجمالي الأصول – صافي الربح المكافئ) * ٠,٥) / صافي الربح المكافئ

= (٣٠ – (٣٠- ٩) * ٠,٥) / ٩ = ٢,١٦

(حيث تعتبر ٢,١٦ كفاءة جيد جدا لذا يمكن استخدام هذا المعيار كـ ID للشركات أو القطاع للدلالة علي كفاءته من اجل جذب الاستثمار فيه خصوصا اذا كان هناك رغبة في جذب الاموال الاجنبية)

مما سبق يتبين لنا أن هذا القطاع جاذب للاستثمار وانه لا يحتاج إلي تسويق وعقد الاتفاقيات الدولية لتنشيط منتجات هذا القطاع كما يمكن للمسئولين أن يفرضوا الضريبة التصاعدية (أوإضافية) في حالة عدم التزام الشركات العاملة في هذا القطاع بتخفيض الأسعار وذلك لضبط السوق وزيادة القوة الشرائية.

المستفيدون من نموذج تقييم قطاعات الدولة

الشركات المسجلة في هذا القطاع

جميع السادة الوزراء والمسئولين عن إدارة القطاعات بالدولة (القطاع الزراعي – الصناعي – التجاري)

الفصل الحادي عشر:

دراسة عملية لنموذج تشخيص المنظومة الاقتصادية

نموذج تقييم المنظومة الاقتصادية ككل

الهدف من نموذج تقييم المنظومة الاقتصادية ككل

التعرف علي مدي تحسن القوة الشرائية لأفراد المجتمع وبالتالي مدي تحقيق العدالة الاجتماعية

مدخلات نموذج تقييم قطاعات الدولة

١- إجمالي المخرجات الاقتصادية لجميع الشركات العاملة بالدولة (المبيعات)

٢- إجمالي المدخلات الاقتصادية لجميع الشركات العاملة بالدولة (تكلفة المبيعات)

٣- إجمالي النفقات التي استخدمت من قبل جميع الشركات العاملة بالدولة (المصاريف العمومية).

٤- إجمالي تكلفة التسهيلات الائتمانية التي استخدمت من قبل الشركات العاملة بالدولة (الفائدة المدينة).

٥- إجمالي الموارد الاقتصادية المتاحة (إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة أي إجمالي الاستثمارات التي أتيحتأمام جميع الشركات العاملة بالدولة).

مثال توضيحي:

إذا أتيحت لنا البيانات التالية عن دولة ما (القيمة بالمليار)

قيمة المبيعات (قيمة المخرجات الاقتصادية) = ٣٠ جم

قيمة تكلفة المبيعات (قيمة المدخلات الاقتصادية) = ١٥ جم

قيمة المصاريف (لإتمام دورة العمل) (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٣ جم

قيمة الفائدة المدينة (وهي من المدخلات الاقتصادية) = ٣ جم

قيمة الإيرادات الاخري (وهي منالمخرجات الاقتصادية)= ٣ جم

قيمة الاستثمارات التي أتيحت أمام جميع الشركات العاملة في البلد= ٣٠ جم

عملية تقييم المنظومة الاقتصادية

يهدف تقييم الدولة إلي معرفة هل قامت الدولة بدورها نحو مواطنيها أم لا.

حيث تتلخص أهم ادوار الدولة من الناحية الاقتصادية في الأتي:

زيادة حجم الاستثمار مع الحفاظ علي نجاح الاستثمارات القائمة في الدولة من اجل:

١- الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات مع زيادة حجم هذه السلع والخدمات بهدف تخفيض أسعارها لتكون مناسبة والقوة الشرائية لإفراد المجتمع.
٢- القضاء علي البطالة والفقر نتيجة فتح مشاريع استثمارية جديدة.
٣- تحقيق أرباح مناسبة للمساهمين في تلك المشروعات.

زيادة حجم الإيرادات السيادية للدولة وكذلك الإيرادات الإضافية عن طريق:

١- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في الدولة دون إهدارها.
٢- تحقيق إيرادات سيادية ناتجة عن الضرائب والرسوم.
٣- تشجيع الابتكارات العلمية في الدولة لتحقيق عوائد مناسبة من هذه الابتكارات.
٤- تحقيق إيرادات أضافية وذلك من خلال الاستثمار في الشركات الرائدة والتي تكون كفاءتها (ممتاز – جيد جدا – جيد)

استخدامات الإيرادات السيادية وكذلك الإيرادات الإضافية لتحقيق الأتي:

تحقيق المأكل والعلاج والمسكن والتعليم ووسيلة نقل رخيصة نتيجة تدعيم هذه المتطلبات من إيرادات الدولة خصوصا للفئات الكادحة بالدولة.

وفيما يلي سوف نتعرف علي تقييم الدولة من خلال درجة كفاءة إدارة موارد الدولة حيث نتعرف من خلال هذه الكفاءة علي أهم مؤشر وهو القوة الشرائية المتاحة في تلك الدولة والناتج عن حجم الاستثمارات وما تنفقه الدولة من دعم لاحتياجات المواطنين بشرطيين أساسيين وهما:

الشرط الأول: أن يكون هناك قانون في هذا البلد يحدد الحد الأدني للأجور والمرتبات سواء في القطاع العام أوالخاص (مهم جدا) حيث يعمل هذا القانون علي التوازن بين القوة الشرائية وبين أسعار السلع والخدمات في الدولة وإلا سوف تظهر الطبقية في المجتمع واستغلال طبقة أصحاب رؤوس الأموال ضد الطبقة العاملة في الدولة.

الشرط الثاني: أن تكون كفاءة إدارة المنظومة الاقتصادية خاصة بالمنتجات التي بيعت في السوق المحلي (دون استخدام القوة الشرائية للبلاد الاخري والتي تمت عن طريق التصدير وذلك للوقوف علي مدي مساهمة القوة الشرائية المحلية لأفراد المجتمع في تدوير رأس المال العامل والخاص بالشركاتالعاملة بالبلد).

وفيما يلي تقييم المنظومة الاقتصادية لهذه الدولة

احتساب صافي ربح الانتاج القومي = إجمالي قيمة مبيعات الانتاج القومي – (قيمة إجمالي تكلفة مبيعات الانتاج القومي + قيمة المصاريف العمومية التي تحملها الانتاج القومي+ الفائدة المدينة التي تحملها الانتاج القومي)

= ٣٠ – (١٥ + ٣ + ٣) = ٩

احتساب معيار التقييم والخاص بالانتاج القومي للدولة = (قيمة الأصول – (قيمة الأصول– صافي الربح) * ٠,٥) / صافي الربح

= (٣٠ – (٣٠- ٩) * ٠,٥) / ٩ = ٢,١٦ (جيد جدا)

ما معني ذلك

يدل هذا المعيار علي انه تم تدوير رأس المال العامل والخاص بجميع الشركات العاملة في الدولة مما نتج عنه حجم من المنتجات (سواء كان سلع أو خدمات) وجدت هذه المنتجات من يشتريها (وذلك بعد استبعاد المنتجات التي تم تصديرها إلي الخارج وتعاملت مع قوة شرائية أخري غير محلية) ثم حققت كفاءة بدرجة جيد جدا وهذا يدل علي أن القوة الشرائية والمتداولة في المنظومة الاقتصادية لهذه الدولة كبير (بشرطين أساسين يكون هناك قانون يحدد الحد الأدني للأجور والمرتبات يفي بالاحتياجات الأساسية للموظفين والعمال وإلا يصبح التقييم الاقتصادي لهذه الدولة لا معني له).

والسؤال هنا إذا حققت منظومة اقتصادية لدولة ما درجة كفاءة ضعيف فما هو تصرف المسئول عن إدارة المنظومة الاقتصادية (سيادة معالي رئيس الوزراء)؟

والإجابة علي ذلك انه أمام هذا المسئول عدة قرارات يمكن اتخاذها.

٤- إذا كانت هذه الدولة غنية فعليها أن تدعم السلع والخدمات –أو زيادة القوة الشرائية لمواطنيها عن طريق زيادة الأجور والمرتبات أوإعطاء منح نقدية لهم.

٥- إذا كانت دولة فقيرة وهناك خلل في دخول الأفراد تفرض الدولة الضريبة التصاعدية (أوالإضافية) علي الشركات التي ترفع أسعارها بدون مبرر وذلك بهدف زيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع.

ثالثا: النماذج الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العالمي

الفصل الثاني عشر:

دراسة عملية لنموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة

استخدامات نظرية الاقتصاد الجيني الهندسية في انشاء النماذج الاقتصادية

النموذج الاقتصادي الخاص بالاقتصاد العالمي

نموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة

الهدف من نموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة

عادة عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات (وهو محور الاقتصاد العالمي) نجد معظم هذه الشركات مسجلة بالبورصات العالمية وعليه يجب معرفة الاسس الواجب مراعاتها عند الاستثمار في مثل هذه الشركات.

يهدف نموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة الي تحجيم الخسائر الذي يتكبدها المضاربون او المستثمرون والمتعاملون في اسهم البورصات المختلفة. حيث يجب علي كل من المستثمر او المضارب قبل ان يتعامل في اسهم البورصة سواء باستخدام التحليل المالي او التحليل الفني ان يتعرف علي اجابة الاسئلة الثلاثة التالية من اجل ان يتجنب الخسائر.

السؤال الاول: هل الشركة صاحبة الاسهم المراد شراء اسهمها علي مشارف التصفية ام لا؟

حيث يحدد القانون في معظم دول العالم اذا خسرت الشركة نصف قيمة راس مالها اوجب تصفيتها.

والسؤال هل تشتري اسهم شركة شارفت علي التصفية كمن اشتري منزلا مشرفا علي الانهيار؟

السؤال الثاني:ما هي عدد سنوات الاسترداد للسهم ؟

حيث يتم تعريف عدد سنوات الاسترداد للسهم بعدد السنوات التي يصل فيها القيمة الدفترية للسهم الي القيمة السوقية للسهم بافتراض ان الشركة تحقق ارباح تعادل قيمة الفرصة البديلة سنويا. (الحدود الامنة لعدد سنوات الاسترداد هي سنتان)

والسؤال هل ترضي ان تتعامل في اسهم شركة عدد سنوات الاسترداد للسهم كبير جدا كمن يعقد صفقة وهو يهوي من السحاب لا يدري الي اي هاوية يستقر ؟

السؤال الثالث: ما هي كفاءة الشركة صاحبة الاسهم ؟

تحدد كفاءة الشركة مدي قدرة الشركة علي تحقيق الارباح وبالتالي توزيع كوبونات علي السهم حيث يعتبر توزيع الكوبونات علي الاسهم تدعيما لعمليات الشراء والبيع ليس فقط في حالة الاستثمار بل في حالة المضاربة ايضا حيث لا يضطر المضارب الي بيع اسهمه في حالة هبوط الاسعار بل يعوض ذلك عن طريق حصوله علي كوبونات حتي تتحسن

اسعار الاسهم (وكفاءة الشركات تنقسم الي: ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف - خسائر)

والسؤال هل تفضل عند تعاملك مع الاسهم ان تكون مدعمة بكفاءة الشركة ام تكون مضطرالتحقيق خسائر عند هبوط الاسعار؟

فنموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة سوف يجيب علي الاسئلة الثلاثة السابقة.

مدخلات نموذج تشخيص الشركات المسجلة بالبورصة

١- القيمة الاسمية
٢- اجمالي حقوق الملكية = (راس المال + الاحتياطات + الارباح - الخسائر ان وجدت)
٣- عدد الاسهم
٤- القيمة السوقية
٥- قيمة إيرادات الشركة أو قيمة المبيعات عن سنة كاملة
٦- قيمة تكلفة الإيرادات أو قيمة المشتريات عن سنة كاملة
٧- مجمل الربح = قيمة المبيعات - قيمة المشتريات
٨- قيمة المصاريف العمومية بما فيها الاهلاكات عن سنة كاملة
٩- قيمة الفائدة المدينة عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر
١٠-قيمة الإيرادات الخارجية عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر
١١-صافي الربح=(مجمل الربح + إيرادات الخارجية) -(المصاريف العمومية +الفائدة المدينة)

١٢-قيمة إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة بالميزانية في عام التقييم

مثال توضيحي:

١- القيمة الاسمية للسهم الواحد = ١٠جم

٢- اجمالي حقوق الملكية = (٥٠٠٠٠٠٠ جم راس المال + ١٥٠٠٠٠ جم الاحتياطات +٣٥٠٠٠٠ جم الارباح) = ٥٥٠٠٠٠٠ جم

٣- عدد الاسهم= ٥٠٠٠٠٠ سهم

٤- القيمة السوقية للسهم الواحد =١٢ جم

٥- قيمة إيرادات الشركة أو قيمة المبيعات عن سنة كاملة = ٣٠ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٦- قيمة تكلفة الإيرادات أو قيمة المشتريات عن سنة كاملة = ١٥ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٧- مجمل الربح = قيمة المبيعات - قيمة المشتريات = ١٥ جم (القيمة بالمليار جنيه مصري)

٨- قيمة المصاريف العمومية بما فيها الاهلاكات عن سنة كاملة = ٣ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٩- قيمة الفائدة المدينة عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر = ٣ جم (القيمة بالمليار جنيه)

١٠-قيمة الإيرادات الخارجية عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر = ٣جم (القيمة بالمليار جنيه مصري)

١١-صافي الربح = (١٥ جم مجمل الربح) - (٣ جم المصاريف العمومية + ٣ جم الفائدة المدينة) = ٩ جم مليار

١٢-قيمة إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة بالميزانية عام التقييم = ٣٠ جم (القيمة بالمليار جم)

الحل:

اجابة السؤال الاول: هل الشركة صاحبة الاسهم المراد شراء اسهمها علي مشارف التصفية ام لا ؟

اولا: احتساب القيمة الدفترية لهذه الشركة = اجمالي حقوق الملكية / عدد الاسهم

= ٥٥٠٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠٠ = ١١ جم

ثانيا:النسبة المئوية للقيمة الدفترية ومقارنتها بالقيمة الاسمية للسهم=

(القيمة الدفترية/القيمة الاسمية) * ١٠٠٪

= (١١ / ١٠) * ١٠٠ % = ١١٠ %

١- اذا كانت النسبة تساوي او اقل من ٥٠ % نوصي بعدم التعامل في اسهم هذه الشركة لان الشركة قد خسرت كثيرا من راس مالها واوجبت تصفيتها

٢- اذا كانت النسبة اكبر من ٥٠ % واقل من ١٠٠ % عندئذ يوجب الحذر عند التعامل علي اسهم هذه الشركة لانها خسرت جزءا من راسمالها

٣- اذا كانت النسبة اكبر من ١٠٠ % فهذا يشجع علي الاستثمار خصوصا اذا كانت اجابة السؤال الثاني والثالث ايجابيا كما هو الحال في شركتنا هذه

اجابة السؤال الثاني: ما هي عدد سنوات الاسترداد للسهم ؟

اولا: احتساب قيمة مبلغ المخاطرة = القيمة السوقية – القيمة الدفترية

= ١٢ – ١١ = ١ جم

ثانيا: احتساب عائد السهم=القيمة الدفترية * نسبة العائد البنك السائدة (الفرصة البديلة في حالتنا هذه ٨ %)

= ١١ * ٨ % = ٠,٨٨ جم

ثالثا: احتساب عدد سنوات الاسترداد = قيمة مبلغ المخاطرة / عائد السهم

= ١ / ٠,٨٨ = ١,١٣٦٣ سنة (وهي اقل من سنتان المسموح بهما)

في حالة هذه الشركة بلغت عدد سنوات الاسترداد في حدود سنتان(اي في الحدود الامنة) وبالتالي فان هذا السهم يكون مشجع علي الشراء خصوصا اذا كانت اجابة السؤال الاول والثالث ايجابيا

اجابة السؤال الثالث: ما هي كفاءة الشركة صاحبة الاسهم ؟

احتساب صافي ربح الشركة = إجمالي قيمة مبيعات الشركة – (قيمة إجمالي تكلفة مبيعات الشركة + قيمة المصاريف العمومية الخاصة بهذه الشركة + الفائدة المدينة للشركة)

= ٣٠ – (١٥ + ٣ + ٣) = ٩

احتساب كفاءة ادارة الشركة = (قيمة الأصول – (قيمة الأصول – صافي الربح) * ٠,٥) /صافي الربح

= (٣٠ – (٣٠- ٩) * ٠,٥) / ٩ = ٢,١٦ (حققت هذه الشركة كفاءة جيد جدا)

يفضل ان تكون كفاءة الشركة للمستثمرين (ممتاز – جيد جدا – جيد) حتي يتحصل علي كوبونات افضل من عوائد البنوك.

اما بالنسبة للمضاربين فلا يعقل ان يختار الاسهم التي كفاءتها خسارة ومع ذلك فله الحرية الاختيار في الكفاءات الاعلي

قرار الشراء من عدمه:

١- بما ان هذه الشركة حققت ارباح حولت القيمة الاسمية والتي كانت قيمتها ١٠ جم الي القيمة الدفترية والتي اصبحت ١١ جم اي زادت حقوق الملكية بنسبة ١٠ % وهذا مؤشر علي عدم وجوب تصفية هذه الشركة
٢- حققت هذه الشركة عدد سنوات استرداد في حدود سنتان (وهي الحدود الامنة)
٣- حققت هذه الشركة كفاءة جيد جدا

مما سبق نجد ان اجابة الاسئلة الثلاثة السابقة ايجابيا مما يشجع علي اتخاذ القرار بشراء اسهم هذه الشركة

مقارنة النظم الاقتصادية

مقارنة النظم الاقتصادية

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
ملكية عناصر الإنتاج	ملكية خاصة تخضع لقانون العرض والطلب مع ملكية عامة في حدود الـ ١٠٪ في الشركات الرائدة (الشركات الرائدة هي الشركات التي تحقق أرباح أضعاف أرباح البنوك)	ملكية خاصة تخضع لقانون العرض والطلب فقط	ملكية عامة تحدد قيمها الدولة
إدارة عناصر الإنتاج	تخضع الإدارة لمن له الملكية الخاصة	تخضع الإدارة لمن له الملكية الخاصة	تخضع الإدارة للدولة
الاكتفاء الذاتي	يتحقق عندما تحقق الدولة مصالح الملكية الخاصة ومن خلال توظيف كل من رأس المال البشري والمادي توظيفا مباشرا باستخدام أداتي السياسة المالية والنقدية	لا يتحقق إلا في وجود وفورات من ناتج الثروات الطبيعية وناتج الابتكارات التكنولوجية للدولة	لا يتحقق بسبب إهدار ناتج الثروات الطبيعية وضعف الابتكارات التكنولوجية
حرية التجارة	سهولة إمكانية تحقيق حرية التجارة وهذا يرجع لوجود قاعدة بيانات الاقتصادية	محاولة تحقيق حرية التجارة عن طريق تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية	لا يعتمد علي حرية التجارة العالمية
ملكية ناتج عناصر الإنتاج	يمتلك القطاع الخاص ناتج (إيرادات) عناصر الإنتاج مع امتلاك الدولة جزء من هذا الناتج في حدود ملكيته لعناصر الإنتاج بنسبة الـ ١٠ %	يمتلك القطاع الخاص ناتج (إيرادات) عناصر الإنتاج بالكامل	تمتلك الدولة ناتج (إيرادات) عناصر الإنتاج بالكامل
بنية الاقتصاد الجزئي	يعتمد هذا الاقتصاد في الأساس علي شركات المساهمة لجذب الاستثمارات بمختلف قيمها وبصورة مباشرة	يعتمد هذا الاقتصاد علي أنواع المختلفة من الشركات (مساهمة - توصية - تضامن - أفراد ...الخ)	يعتمد هذا الاقتصاد علي الشركات المساهمة المملوكة للدولة (قطاع عام - قطاع حكومي)

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
دورة الادخار والتوظيف المالي (الاستثمار)	جذب الادخار من خلال استخدام أداتي السياسة المالية والنقدية وتوظيفها توظيفا مباشرا دون وسائط مما يؤدي إلي: ١-استيعاب البطالة ٢- وجود قيمة مضافة نتيجة الإنتاج الحقيقي ٣-زيادة القوة الشرائية لشرائح كثيرة بالمجتمع	يتم جذب الادخار من خلال وسائط (مؤسسات مالية كالبنوك) ثم إعادة توظيفها مما يسبب الأتي: ١ - -زيادة الثروة العاطلة وتركيزها لدي فئات قليلة ٢-اتجاه التوظيف نحو قطاعات دون قطاعات بحثا عن الربحية ٣-ضعف القوة الشرائية لفئات كثيرة بالمجتمع مما يؤدي إلي التعثر والفقر وأحيانا إلي البطالة	تقوم الدولة بدور التوظيف المالي (الاستثمار) بما تمتلكه من عناصر الإنتاج إلا انه قيمته تضعف مع الوقت للأسباب التالية-: ١-زيادة حجم النفقات عن حجم الإيرادات لسوء الإدارة ٢-وجود بطالة مقنعة غير منتجة ٣-إهدار في ناتج الثروات الطبيعية أوحتى في ناتج الابتكارات التكنولوجية

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
<u>إيرادات الدولة ونفقاتها</u> نفقات الدولة علي: ١-شخصية الدولة ٢-البنية الأساسية ٣-العدالة الاجتماعية (التعليم - الصحة - الإعانات ...الخ)	يتوقف حجم إيراد الدولة علي حجم كل من: ١-ناتج ملكية الدولة لعناصر الإنتاج (نسبة الـ١٠٪) وهذا الإيراد ضخم ولا يقع عبئه علي الاقتصاد الجزئي مما يزيد حجم إيرادات الدولة ٢- ناتج أداتي السياسة المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الجزئي (ضرائب - جمارك - رسوم ..الخ) وهذا الإيراد يمثل عبئا علي وحدات الاقتصاد الجزئي وتستطيع الدولة أن تخفف منهذا العبء حسب ما تحصله من إيراد نسبة الـ ١٠% ٣-ناتج الثروات الطبيعية وناتج الابتكارات التكنولوجية وبسبب تحقيق الدولة لإيرادات كبيرة يمكنها من تحقيق أهدافها (وجود دولة قوية - بنية أساسية متقدمة – تقديم إعانات - خدمات صحية - خدمات تعليمية ...الخ)	يتوقف حجم إيراد الدولة علي حجم كل من: ١-ناتج أداتي السياسة المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الجزئي (ضرائب - جمارك - رسوم ..الخ) وهذا الإيراد يمثل عبئا علي وحدات الاقتصاد الجزئي ٢-ناتج الثروات الطبيعية وناتج الابتكارات التكنولوجية ومن خلال حجم النفقات العامة للدولة يمكن أن تحقق أهدافها (وجود دولة قوية - بنية أساسية متقدمة – تقديم إعانات - خدمات صحية - خدمات تعليمية ...الخ) إلا أن هذه النفقات تتوقف حسب ما تحصله الدولة من الإيرادات	ذكرنا إن الدولة هي التي تمتلك ناتج (إيرادات) عناصر الإنتاج ويقع عبء النفقات عليها أيضا. وذكرنا لسوء الإدارة فان الدولة قد تصبح مدينة ويقل معها مستوي الخدمات المطلوب تحقيقها

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
تقييم النظام	**التقييم على مستوى الاقتصاد الجزئي** يمتلك الاقتصاد الجيني نماذج قادرة علي تشخيص وعلاج أي وحدة اقتصادية بالاقتصاد الجزئي علي النحو التالي: ١-يحدد جينات المنتجات ودرجة مخاطرتها ٢-يحدد جينات العاملين ومدي توافقها مع جينات المنتجات ٣-يحدد هل جين المنتج يسمح بالتعامل في الائتمان أم لا ٤-يحدد كفاءة الوحدة الاقتصادية (هل هي من الشركات الرائدة أم من الشركات المتعثرة)	**التقييم علي مستوى الاقتصاد الجزئي** لا يمتلك إلا أدوات التحليل ويأتي علي رأس هذه التحليلات , التحليل المالي وهو استخدام عدة معادلات لا يقدرعلي تفسيرها إلا القائمين بها وتختلف آراءهم فيها حسب خبراتهم	**التقييم علي مستوى الاقتصاد الجزئي** تنعدم أدوات التقييم علي مستوي الوحدات الاقتصادية إلا من خلال مدي قدرة الوحدة في تحقيق الموازنة المعدة من قبل الدولة

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
تابع التقييم	**٥- يحدد أسباب التعثر (هل في رأس المال البشري أم رأس المال المادي أم لعوامل خارج معاملات الوحدة الاقتصادية) ويتم علاج أسباب التعثر** **التقييم على مستوى الاقتصاد الكلي** **ذكرنا أن نموذج تشخيص وعلاج قطاعات الدولة قادر علي تقسيم الشركات وبالتالي القطاعات إلي** **أ- قطاعات متعثرة لأسباب خارجة عن إرادة الوحدات الاقتصادية وتعمل الدولة علي علاجها للحفاظ علي عنصري رأس المال البشري ورأس المال المادي باستخدام أداتي السياسة المالية والنقدية**		

عناصر المقارنة	الاقتصاد الجيني	الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
تابع تقييم النظام	ب- قطاعات رائدة وتفيد في الأتي: ١-عمل قاعدة بيانات بالشركات الرائدة وفي أي القطاعات تعمل هذه الشركات لجذب رؤوس الأموال (سواء المحلية أو العالمية) ٢-تساعد قاعدة البيانات للشركات الرائدة في تحقيق حرية حركة التجارة مع تلك الشركات ومع بعضها البعض ٣-تمكن قاعدة البيانات للشركات الرائدة (سواء المحلية أو لدول أخري) أن تساهم فيها الدولة بنسبة الـ١٠ % لتحقيق أرباح تساعدها في مواجهة النفقات العامة نلاحظ أن الاقتصاد الجيني قادر علي التشخيص وقادر علي العلاج لتقديم منظومة اقتصادية سليمة معافي من أي قصور بها	**التقييم على مستوي الاقتصاد الكلي** يعتمد تقييم الاقتصاد علي بعض المؤشرات نذكر منها علي سبيل المثال-: ١-معدل البطالة ٢-معدل الاستثمار ٣-معدل التضخم ٤-الدين العام ٥-ميزان المدفوعات نلاحظ أن هذه المؤشرات لا تقدم العلاج الواجب إتباعه بل يتوقف العلاج علي مدي خبرة القائمين علي هذا الاقتصاد	**التقييم على مستوي الاقتصاد الكلي** يتم تقييم الاقتصاد الكلي بمقدرة الدولة بالقيام بالمهام الموكولة بها مثال: ١-قدرة توظيف العنصر البشري (حتى لو كان هناك بطالة مقنعة) ٢-قدرة توظيف العنصر المادي(حتى لو أدي ذلك إلي تحقيق خسائر نتيجة لسوء الإدارة) ٣-حجم المنتجات(حتى لو لم يشبع رغبات المستهلكين) ٤-حجم الخدمات المقدمة(بصرف النظر عن جودتها) نلاحظ علي نظام الاقتصاد الاشتراكي انه لم يمتلك ادوات تقييم تكتشف الامراض بل اعتمد علي مدي قدرته في تنفيذ الخطة الموضوعة دون النظر في كيفية انشاء المرض واسبابه وبالتالي النظر في علاج هذه الامراض

أسئلة وتمارين علي الاقتصاد الجيني

أسئلة وتمارين علي الاقتصاد الجيني

س١- ما المقصود بالاقتصاد الجيني ؟

س٢ – عرف كل من (الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي) كما عرفه الاقتصاد الجيني ؟

س٣ – اذكر الأمراض التي تصيب كل من (الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي).

س٤ – اذكر الجينات السبعة الذي استخدمها الاقتصاد الجيني وما هي سماتها ؟

س٥ – كيف يتم التوظيف في منهج الاقتصاد الجيني ؟

س٦ – كيف يحقق الاقتصاد الجيني إيرادات دون أن يتحمل عبئها المواطن أو الشركات

س٧ – ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج تقييم وتشخيص الشركات ؟

س٨ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج إعداد الموازنة التقديرية ؟

س٩ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج إعداد الموازنة التقديرية المعيارية ؟

س١٠ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج إعداد الموازنة الائتمانية ؟

س١١ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج إعداد الموازنة عندما ترتفع تكلفة المنتج ؟

س١٢ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج إعداد الموازنة عند منح خصومات علي سعر البيع ؟

س١٣ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج تقييم وتشخيص قطاعات الدولة ؟

س١٤ - ما هي الأهداف الذي يحققها نموذج تقييم وتشخيص المنظومة الاقتصادية ؟

س١٥- إذا كنت عضوا في لجنة الموارد البشرية من اجل تعيين مديرا للإنتاج وتوفرت لك البيانات التالية:

تكلفة وحدة المنتج ٤٠٠ جم وسعر بيع وحدة المنتج ١٠٠٠جم والمصاريف العمومية السنوية ١٠٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ جم

وكانت صفات شخصان تقدما لهذه الوظيفة علي النحو التالي:

الشخص الأول	الشخص الثاني
١-انه يهتم بمواصفات وجودة المنتج. ٢- يهتم بتطوير المنتج والإنفاق علي هذا التطوير. ٣- يفضل التعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون. ٤- يفضل أنيأخذ قراره بتأني ولا يعمل تحت ضغوط للوصول إلي منتج جيد.	١-انه يهتم بحجم الإنتاج المطلوب. ٢- حريص جدا اتجاه تكلفة المنتج. ٣- يفضل التعامل مع فريق الإنتاج كقائد. ٤- يفضل أن يأخذ قراره بحزم وسريعا ويعمل تحت ضغوط لانجاز ما هو مطلوب.

السؤال أي من الشخصان تختار لشغل هذه الوظيفة في هذه الشركة ولماذا ؟

س١٦- إذا كنت عضوا في لجنة الموارد البشرية من اجل تعيين مديرا للتسويق وتوفرت لك البيانات التالية:

تكلفة وحدة المنتج ٠,٢٥ جم وسعر بيع وحدة المنتج ٠,٣٥جم والمصاريف العمومية السنوية ١٠٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ جم

وكانت صفات شخصان تقدما لهذه الوظيفة علي النحو التالي:

الشخص الأول	الشخص الثاني
١-له القدرة علي استخدام أسلوب التفاوض والإقناع في العملية التسويقية. ٢- له القدرة علي إبراز جودة ومواصفات المنتج. ٣- يفضل التعامل مع فريق التسويق بروح التعاون. ٤- مبدع في التعامل مع القوة الشرائية للمستهلكين. ٥- يفضل استخدام التسهيلات في البيع.	١-له القدرة علي الانتشار وفتح أسواق جديدة لتسويق منتجات الشركة. ٢- له القدرة علي بيع اكبر كمية من الإنتاج. ٣- يفضل التعامل مع فريق التسويق كقائد. ٤- له القدرة علي التحصيل النقدي. ٥- ملتزم بالتسعيرة المحددة وسياسات الشركة.

السؤال أي من الشخصان تختار لشغل هذه الوظيفة في هذه الشركة ولماذا ؟

س١٧ – ما هي الصفات المطلوبة في المدير المالي كما حددها الاقتصاد الجيني ؟

س١٨ – ما المهام المطلوب أن يقوم بها المدير المالي كما وصفها الاقتصاد الجيني ؟

س١٩ - ما هي الصفات المطلوبة في المدير العام كما حددها الاقتصاد الجيني ؟

س٢٠ – ما المهام المطلوب أن يقوم بها المدير العام كما وصفها الاقتصاد الجيني ؟

س٢١ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

تكلفة وحدة المنتج ٤٠٠ جم وسعر بيع وحدة المنتج ١٠٠٠ جم والمصاريف العمومية السنوية ١٠٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ جم

هناك اتجاه أن تقترض الشركة مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جم بفائدة سنوية ٢٥٠٠٠ جم

فإذا علمت أن بمقدور الشركة أن تبيع ٥٠٠ وحدة من هذا المنتج كل عام

السؤال هل تتم هذه الشركة هذا القرض أم لا ؟

س٢٢ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

قيمة المبيعات السنوية ٥٠٠٠٠٠ جم وقيمة تكلفة المبيعات السنوية ٣٥٠٠٠٠ جم وقيمة المصاريف العمومية السنوية ١٤٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ ج

السؤال هل حدث إسراف في المصاريف العمومية لهذه الشركة أم لا ؟ وإذا حدث هذا الإسراف فكيف تتعرف علي أسبابه ؟ ثم كيف تعالج هذا الإسراف ؟

س٢٣ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

قيمة المبيعات السنوية ٥٠٠٠٠٠ جم وقيمة تكلفة المبيعات السنوية ٣٥٠٠٠٠ جم وقيمة المصاريف العمومية السنوية ٥٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ٢٥٠٠٠٠ ج

إذا كانت القيمة السوقية لسهم هذه الشركة مساويا للقيمة الدفترية السؤال هل توصي بشراء أسهم تلك الشركة أم لا ؟ مع ذكر الأسس التي اعتمدت عليها في اتخاذ قرارك الاستثماري (وليس المضاربة) ؟

س٢٤ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

إذا كان السعر السائد في السوق لهذا المنتج هو ١٠ جم وان تكلفة المنتج هو ١٥ جم وان قيمة المصاريف العمومية السنوية ١٤٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول١٠٠٠٠٠٠ جم

السؤال بما توصي به إدارة هذه الشركة ولماذا ؟

س٢٥ - إذا توفرت لك البيانات التالية لمشروع جديد من نوعه:

تكلفة وحدة المنتج ٨ جم وسعر بيع وحدة المنتج ١٠ جم وإجمالي الأصول ١٥٠٠٠٠٠

السؤال كيف تحدد قيمة المصاريف العمومية المعيارية (أي الحد الاقصي للمصاريف) لهذا المشروع ؟

س٢٦ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

تكلفة وحدة المنتج قبل زيادتها ٨ جم وتكلفة وحدة المنتج بعد زيادتها ٩ جم وسعر بيع وحدة المنتج ١٠ جم وقيمة المصاريف العمومية السنوية ١٤٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ جم

فإذا علمت أن بمقدور هذه الشركة أن تبيع ٢٠٠٠٠٠ وحدة سنويا

السؤال هل تضطر هذه الشركة أن ترفع سعر البيع لتعويض زيادة تكلفة المنتج أم سعر البيع وحجم المبيعات السنوي يستوعب هذه الزيادة ؟

س٢٧ - إذا توفرت لك البيانات التالية:

تكلفة وحدة المنتج ٨ جم وسعر بيع وحدة المنتج ١٠ جم وقيمة المصاريف العمومية السنوية ١٤٠٠٠٠ جم وإجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ جم

فإذا علمت أن إدارة الشركة ترغب في منح خصم علي سعر البيع قدره ١٠ % وعلمت أيضا أن بمقدور هذه الشركة أن تبيع ٣٠٠٠٠٠ وحدة سنويا

السؤال هل تستطيع هذه الشركة أن تعتمد هذا الخصم أم تتراجع عن هذا القرار ؟

س٢٨ - إذا توفرت لك البيانات التالية عن قطاع ما (القيمة بالمليار):

قيمة المبيعات السنوية ٣٠ جم وقيمة تكلفة المبيعات ١٥ جم وقيمة المصاريف العمومية ٣ جم وإجمالي الاستثمارات (الأصول) في هذا القطاع ٣٠ جم

فإذا علمت أن المسئول عن إدارة هذا القطاع يرغب في فرض ضريبة إضافية لضبط الأسعار فيهذا القطاع

السؤال هو بماذا توصي هذا المسئول وما هي الأسباب التي اعتمدت عليها ؟

س٢٩ - إذا توفرت لك البيانات التالية عن قطاع ما (القيمة بالمليار):

قيمة المبيعات السنوية ٥٠ جم وقيمة تكلفة المبيعات ٣٠ جم وقيمة المصاريف العمومية ١٥ جم وإجمالي الاستثمارات (الأصول) في هذا القطاع ١٠٠ جم

فإذا علمت أن المسئول عن إدارة هذا القطاع يرغب في وقف استيراد المنتجات الشبيهة والذي ينتجها هذا القطاع

السؤال هو بماذا توصي هذا المسئول وما هي الأسباب التي اعتمدت عليها ؟

س٣٠ – ما هي الشروط الواجب توافرها قبل تقييم المنظومة الاقتصادية لأي دولة ؟

س٣١ - إذا توفرت لك البيانات التالية عن شركة مسجلة في البورصة وكانت بياناتها علي النحو التالي:

١- القيمة الاسمية للسهم الواحد = ١٠جم

٢- اجمالي حقوق الملكية = (٥٠٠٠٠٠٠ جم راس المال + ١٥٠٠٠٠ جم الاحتياطات +٣٥٠٠٠٠ جم الارباح) = ٥٥٠٠٠٠٠ جم

٣- عدد الاسهم= ٥٠٠٠٠٠ سهم

٤- القيمة السوقية للسهم الواحد = ١٢ جم

٥- قيمة إيرادات الشركة أو قيمة المبيعات عن سنة كاملة = ٣٠ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٦- قيمة تكلفة الإيرادات أو قيمة المشتريات عن سنة كاملة = ١٥ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٧- مجمل الربح = قيمة المبيعات - قيمة المشتريات = ١٥ جم (القيمة بالمليار جنيه)

٨- قيمة المصاريف العمومية بما فيها الاهلاكات عن سنة كاملة = ٣ جم (القيمة بالمليارجم)

٩- قيمة الفائدة المدينة عن سنة كاملة = ٣ جم (القيمة بالمليارجم)

١٠-قيمة الإيرادات الخارجية عن سنة كاملة = ٣جم (القيمة بالمليارجم)

١١-صافي الربح = (١٥ جم مجمل الربح) - (٣ جم المصاريف العمومية + ٣ جم الفائدة المدينة)= ٩ جم مليار

١٢-قيمة إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة بالميزانية عام التقييم = ٣٠ جم (القيمة بالمليار)

فاذا تم استشارتك, هل يمكن الاستثمار في هذه الشركة ام لا فماذا تكون اجابتك ؟ ولماذا ؟

المراجع

المراجع

د/ احمد سرور محمد – إدارة الإنتاج – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٣

د/ محمد حامد تمراز – محاسبة المنشات المتخصصة – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٥

د/ عبد المنعم احمد التهامي – التمويل – مقدمة في المنشات والأسواق المالية - مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٣

د/ محمد عبد العزيز عبد الكريم – الإدارة المالية والتخطيط المالي – دار النهضة العربية – ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

د/ زينب سيف النصر – إدارة الإنتاج – مكتبة التجارة والتعاون – ٣٠ شارع إسماعيل سري المنيرة – القاهرة ١٩٨٨

د/ حسن محمد كمال – المحاسبة الإدارية – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة

د/ السيد عيد نايل – قانون العمل الجديد – دار النهضة العربية – ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة

كمال عبد الحميد نجاتي – دراسات في محاسبة الشركات – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٤

د/ علي محمد حلوة – محاضرات في إدارة المشتريات – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٣

د/ احمد محمد موسي – مؤشرات تقييم الأداء دراسة تحليلية انتقاديه – ١٩٨٣

محمود شوقي عطا الله – المحاسبة الحكومية والقومية – مكتبة الشباب – ٢٦ ش إسماعيل سري بالمنيرة – القاهرة

د/ فتحي سعيد عيد – المبادئ العلمية لمحاسبة التكاليف الفعلية – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصرالعيني – القاهرة – ١٩٨٤

د/ احمد سرور محمد – بحوث العمليات في الإدارة – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٤

محمد صبري العطار – المدخل الشرطي في المحاسبة الإدارية – مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – ١٩٨٥ – العدد ٢ – المجلد ١٣ من صفحة ٨٣ إلي صفحة ١٠٣

علي محمود عبد الرحيم – الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية – مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – ١٩٨٥ – العدد ١ – المجلد ١٣ من صفحة ٩١ إلي صفحة١٢٠

السيد المتولي المرسي الدسوقي – التطوير المحاسبي للموازنة العامة قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليلالنظم – مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – ١٩٨٨ من صفحة ١٨٣ إلي صفحة ٢١١

د/ حمدية زهران – التنمية الاقتصادية – مكتبة عين شمس – ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٢

د/ عبد القادر حلمي – الضريبة علي الأرباح التجارية والصناعية – دار النهضة العربية – ٣٢ شارع عبدالخالق ثروت – القاهرة ١٩٨٣

د/ عبد العزيز مرعي – د/ عيسي عبده إبراهيم – النقود والمصارف – الطبعة الأول – مطبعة لجنة البيان العربي ٢٧ الجامع الاسماعيلي – ١٩٦٢

د/ حمدي احمد العناني – اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة - – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٥

د/ سامي عفيفي حاتم – نظرية التجارة الخارجية – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة ١٩٨٢– ١٩٨٣

د/ حمدي العناني – اقتصاديات المالية العامة (النظريات والسياسات) – مكتبة عين شمس– ٤٤ شالقصر العيني – القاهرة – ١٩٨٢

د/ محمد السيد سعيد – الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية – عالم المعرفة – الكويت – ١٩٨٦

بوعلام بن جيلاني - فريد بشير طاهر – نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم – مجلة العلوم الاجتماعية –الكويت ١٩٨٩ – من صفحة ٤٣ إلي صفحة ٦٧

فتحي خليل الخضراوي – العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول الناميةغير النفطية ١٩٦٨ – ١٩٨٣ – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت – ١٩٨٧ من ص ٣٩ إلي ص ٧٤

د/ مجيد مسعود – التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي – عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٤

د/ عبد الخالق عبد الله – العالم المعاصر والصراعات الدولية – عالم المعرفة – الكويت – ١٩٨٩

مهدي إسماعيل الحزان – تجارب دولية في الخصخصة – دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلندا والمكسيك – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت – ١٩٩٦ من صفحة ١٢٩ إلي صفحة ١٥٩

عبد الرحمن عبد الباقي عمر – دراسات في العلوم السلوكية – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة

*) د/ عبد الله عويس – رياضيات الاقتصاد – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٢

د/ نجلة حين مرتجي – إدارة الأفراد العاملين – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة – ١٩٨٥

حسن محمد خير الدين – مقدمة للعلوم السلوكية – دار الجيل للطباعة – ١٤ قصر اللؤلؤة – الفجالة

د/ محمد جلال أبو الدهب – الإحصاء التطبيقي - – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة

د/ محمد جلال أبو الدهب – الإحصاء التحليلي – مكتبة عين شمس– ٤٤ ش القصر العيني – القاهرة

1- Artis. M.J (1984):(Macroeconomics), Oxford university press.

2- Dornbusch. and Fischer.S (199٠): (Macroeconomics), Sixth edition, international Edition, New York.

3- Fisher. S (1992): (Does macroeconomic policy matter? Evidence from developing countries), ICEG, Calfomis.

4- Michner . R (1998): (Inflation expectation and out – put: Lucas Island Revisited). Journal of macroeconomics, vol No 4.

5- Sergent. T (1997), (Relation expectations and inflation), Harper and Row, New York.

6- Taylor, J (1979): (Staggered wages in a Macro- Model), The American Economic Review, and proceedings, May.

.